الأمم المتحدة S/2020/1202

مجلس الأمن

Distr.: General
16 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 16 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها كل من السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا وألمانيا، بلجيكا، الجمهورية الدومينيكية، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، النيجر، جنوب أفريقيا، تونس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام فيما يتعلق بالتداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سورية)" الذي عقد يوم الجمعة 11 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372) الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن، والذي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببها وباء فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن

110121 211220 21-17240 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

إحاطة الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لموافاة المجلس بمعلومات عن تنفيذ القرار 2118 (2013)، بشأن إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وآمل أن يتيح شكل اجتماع اليوم إجراء مناقشة موضوعية وغنية بالمعلومات ومتحضرة بشأن هذه المسألة الهامة المتعلقة بالأمن الدولي.

ومن دواعي سروري أن ينضم إلينا هنا اليوم، بصورة افتراضية، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو أرياس، الذي سيطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

ومنذ تقديم إحاطتي الأخيرة، في 5 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/2020/1088، المرفق الأول)، واصل مكتب شؤون نزع السلاح الاتصال المنتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بهذه المسألة. ففي 2 كانون الأول/ديسمبر، تلقينا معلومات من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية بشأن المسائل الكيميائية للفترة الحالية. وقد درست هذه المعلومات بعناية وأحيلت أيضا إلى الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وما زال وباء فيروس كورونا يؤثر على قدرة المنظمة على الانتشار في الجمهورية العربية السورية. بيد أن الأمانة الفنية واصلت أنشطتها التي صدر بها تكليف فيما يتعلق بإزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري والانخراط مع سورية في هذا الصدد.

ويواصل فريق تقييم الإعلانات جهوده لتوضيح جميع المسائل المعلقة المتعلقة بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكما ذكرت في إحاطتي السابقة إلى المجلس، تم نشر فريق تقييم الإعلانات في دمشق في الفترة بين 22 أيلول/سبتمبر و 3 تشرين الأول/أكتوبر لإجراء الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات مع السلطة الوطنية السورية. وكما ورد إلى المجلس التنفيذي من خلال إضافة مؤرخة 18 تشرين الثاني/نوفمبر لمذكرة المدير العام المعنونة "تقرير عن عمل فريق تقييم الإعلانات" (EC-95/HP/DG.2)، مؤرخة 1 تشرين الأول/أكتوبر، ومن خلال مذكرة أخرى من المدير العام بعنوان "تقرير عن عمل فريق تقييم الإعلانات" (EC-95/HP/DG.3)، أُحرز بعض التقدم خلال تلك الجولة من المشاورات، إذ يجري إنجاز ثلاث مسائل عالقة تتعلق بالإعلان الأولي للسلطة الوطنية السورية. غير أنه، كما ذكر المدير العام أيضا، لا تزال هناك 19 من المسائل المعلقة.

ولذلك، فإن التقييم المستمر للأمانة التقنية هو أنه في هذه المرحلة، ونظرا للثغرات المحددة وأوجه التضارب والتناقضات التي لم يتم حلها بعد، لا يمكن اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقا وكاملا، وفقا لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها. وخلال عملية النشر التي جرت في أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر، جمع فريق تقييم الإعلانات أيضا عينات لتحل محل العينات التي أخذت أثناء عمليات نشره السابقة. وأنا على يقين من أن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية سيقدم معلومات مستكملة عن الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة الفنية، بما في ذلك ما يتعلق بالجولة السابعة من عمليات التفتيش في مرفقي برزة وجمرايا التابعين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في الفترة من 8 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر.

وعملا بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-43/DEC.1 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2014، تقوم الأمانة الفنية برصد وصيانة نظم الرصد عن بعد التي تم تركيبها في أربعة هياكل تحت الأرض مختومة داخل أراضي الجمهورية العربية السورية. ووفقا لقرار المجلس التنفيذي، نشرت الأمانة الفنية في الجمهورية العربية السورية في الفترة من 15 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر للقيام بزيارتها النهائية للهياكل تحت الأرض ولملاحظة إزالة معدات الرصد. وأفهم أن الأمانة الفنية أبلغت الجمهورية العربية السورية بأن الهياكل تحت الأرض ينبغي أن تظل مغلقة كجزء من خطة التدمير التي وافق عليها المجلس التنفيذي.

وألاحظ أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وتواصل مشاركتها مع الحكومة السورية وغيرها من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من الحوادث. وكما ورد سابقا، فإن عمليات نشر بعثة تقصي الحقائق الأخرى سترتهن بتطور وباء كوفيد-19 .

ويواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية تحقيقاته في الحوادث التي وقعت في الجمهورية العربية السورية والتي قررت فيها بعثة تقصي الحقائق أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت أو يحتمل استخدامها، وستصدر تقارير أخرى في الوقت المناسب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر مرة أخرى دعمي الكامل لنزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واقتدارها المهني وحيادها وموضوعيتها واستقلالها.

وفيما يتعلق بتنفيذ قرار المجلس التنفيذي EC-94/DEC.2 المؤرخ 9 تموز/يوليه، المعنون "معالجة مسألة حيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الجمهورية العربية السورية" (انظر S/2020/724)، أتطلع إلى المعلومات المستكملة التي سيقدمها المدير العام أرياس بشأن هذه المسألة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أردد رسالة الأمين العام بمناسبة يوم إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية، الذي احتفل به في 30 تشرين الثاني/نوفمبر:

"إن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، من قبل أي شخص، تحت أي ظرف من الظروف أمر غير مقبول وانتهاك خطير للقانون الدولي... ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لاستخدام هذه الأسلحة البغيضة. ويجب أن نظل متحدين ومصممين على منع استخدامها ... ومن الضروري تحديد هوية الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية أو استخدموها ومحاسبتهم. وهذا هو السبيل الوحيد للوفاء بمسؤوليتنا الأخلاقية تجاه ضحايا الحرب الكيميائية".

وكما حثنا الأمين العام ،

"فلنجدد التزامنا القاطع باتفاقية الأسلحة الكيميائية ودعمنا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية".

المرفق الثاني

بيان المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فرناندو أرياس

أشكر رئاسة جنوب أفريقيا على إتاحة هذه الفرصة لي إبلاغ مجلس الأمن بالتطورات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ إحاطتي السابقة، في 12 أيار/مايو، بناء على دعوة من الرئاسة الإستونية.

في ذلك الوقت، أطلعت المجلس على التقرير الأول الصادر عن فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي حدد هوية الجناة في عدة حالات لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وقد واصلت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مدى الأشهر السبعة الماضية تكييف أنشطتها مع تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من أجل مواصلة تقديم خدماتها إلى الدول الأعضاء وتنفيذ الولايات المسندة إليها. وحدث تقدم في عملية التحقق في مرافق تدمير الأسلحة الكيميائية بفضل التعديلات التي تكفل صحة وسلامة المفتشين والموظفين في المواقع. واستأنفت الأمانة الفنية عمليات التفتيش على المرافق الصناعية في منتصف أيلول/سبتمبر، استنادا إلى خطة معدلة لتحديد الأولويات. وأجريت عمليات تفتيش على الأسلحة الكيميائية القديمة خلال هذا العام في عدد من المواقع.

وتمكنت شعبة التعاون الدولي والمساعدة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تنظيم 38 حدث على شبكة الإنترنت لبناء القدرات في هذا العام، استفاد منها نحو 400 1 مشارك. وفي يومي 30 تشرين الثاني/نوفمبر و 1 كانون الأول/ديسمبر، عُقد الجزء الأول من مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في لاهاي. وقد أخذنا في الاعتبار، في سياق الإعداد للمؤتمر، الحالة فيما يتعلق بكوفيد-19 في لاهاي وتوجيهات السلطات الهولندية. وراعينا، في الوقت نفسه، ضرورة الوفاء بالتزامات المؤتمر. واختتم المؤتمر أعماله باعتماد البرنامج والميزانية لعام 2021، وهما أمران حيويان لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن المرجح أن يستأنف المؤتمر أعماله في ربيع عام 2021 وسيتناول جميع بنود جدول الأعمال المتبقية.

سأتناول الآن ملف الأسلحة الكيميائية السورية. كما ذكرت في إحاطتي التي قدمتها إلى المجلس في أيار/مايو، أصدرت الأمانة الفنية التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية في 8 نيسان/أبريل. وخلص التقرير إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن أفرادا ينتمون إلى القوات الجوية العربية السورية استخدموا الأسلحة الكيميائية في اللطامنة في ثلاث مناسبات في آذار/مارس 2017. واستُخدم غاز السارين في اثنتين من تلك المناسبات والكلور في مناسبة واحدة.

وعقب صدور تقرير الفريق، اتخذ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قرارا في تموز/يوليه يطلب فيه أن تعلن الجمهورية العربية السورية للأمانة الفنية، في غضون 90 يوما، الأسلحة الكيميائية المستخدمة في الهجمات التي وقعت في اللطامنة. وبموجب هذا القرار، طُلب إلى سورية أيضا أن تعلن عن جميع الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها حاليا وأن تحل جميع المسائل المعلقة فيما يتصل بإعلانها الأولي. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، أبلغتُ المجلس التنفيذي وجميع الدول الأطراف بأن الجمهورية العربية السورية لم تُكمل أيا من هذه المتطلبات. وقدمت فرنسا مشروع قرار بالنيابة عن 46 دولة طرفاً بغية مواصلة معالجة هذه المسألة. وسوف يُناقش المشروع خلال الجزء الثاني من المؤتمر في ربيع عام 2021.

وفي هذا السياق، أود أن أذكّر بأنه في حين أن الأمانة الفنية لديها سلطة تحديد مستخدمي الأسلحة الكيميائية في سورية منذ حزيران/يونيه 2018، فإنها لا تقوم بدور المدعي العام وهي ليست محكمة

عدل. ولدى الدول الأطراف أدوات متاحة لها للمضي قدماً على أساس المعلومات التي تلقتها. وينطبق نفس الشيء على مجلس الأمن وعلى الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

وفي غضون ذلك، يواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية تحقيقاته في حوادث أخرى تقع ضمان نطاق اختصاصه. وقد جرت الجولة الثالثة والعشرون من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية في دمشق في الفترة من 22 أيلول/سبتمبر إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر. وخلال تلك الزيارة، جمع الفريق عينات وتحقق من تدمير المواد التي لاحظ في السابق أنها لم تُدمر وناقش الحالة الراهنة لجميع المسائل المعلقة. وقد أُبلغت أنشطة ونتائج زيارة الفريق إلى المجلس التنفيذي في تشرين الأول/أكتوبر.

وخلال الجولة الأخيرة من المشاورات، أُغلقت ملفات ثلاث مسائل تتعلق بالإعلان السوري الأولي، فيما لا تزال هناك 19 مسألة معلقة. وتتعلق إحدى هذه المسائل الـ 19 بمرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية، كانت اللجنة الوطنية السورية قد أعلنت أنه لم يُستخدم قطّ لإنتاج أسلحة كيميائية. ويشير الاستعراض الذي جرى لكل المعلومات وسائر المواد التي جمعها فريق تقييم الإعلانات منذ عام 2014، ومنها عينات، إلى أنه جرى في ذلك المرفق إنتاج عوامل حرب كيميائية مؤثرة على الأعصاب أو تهيئتها في شكل أسلحة. ولذلك، طلبت الأمانة الفنية من الجمهورية العربية السورية أن تعلن عن الأنواع والكميات المحددة للعوامل الكيميائية المنتجة أو التي جرى تهيئتها كأسلحة في الموقع المعني، وفقا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي هذه المرحلة، أود أن أُذكر بأن الإعلان الأولي للدولة الطرف خطوة هامة وإلزامية لدى انضمام تلك الدولة إلى الاتفاقية. وفي غضون 30 يوما من انضمامها، يجب على كل دولة طرف أن تقدم إعلانا كاملا عن برنامجها للأسلحة الكيميائية، إن وجد. وخلال السنوات السبع التي انقضت منذ انضمام سورية إلى الاتفاقية في عام 2013، لم تدخر الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسعا في تقييم الإعلان الأولي لسورية ومساعدة البلد على استكماله. وحتى الآن، ونظرا للثغرات وأوجه التضارب والتناقضات التي لا تزال من دون حل، لا يزال من غير الممكن اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقا ومكتملا.

وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الأمانة الفنية تقريرين لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في حلب في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وفي سراقب في آب/أغسطس 2016. وخلص التقريران إلى أن البعثة لم تتمكن من تحديد ما إذا كانت مواد كيميائية قد استُخدمت أو يُحتمل أن تكون قد استُخدمت كسلاح في هذين الحادثين. وتواصل البعثة تحليل المعلومات التي جمعتها خلال مهماتها الأخيرة في ثماني حالات مختلفة. وأود أن أؤكد هنا أن الأمانة الفنية تقوم بصورة مستقلة بجمع معلوماتها. وفي الوقت نفسه، تعتمد الأمانة أيضا على المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، على النحو المطلوب في قرارات المجلس التنفيذي ذات الصلة.

وإلى جانب عملها المتصل بسورية، دُعيت الأمانة الفنية إلى المساعدة في حادث آخر يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية. ففي 20 آب/أغسطس، أصيب أليكسي نافالني، وهو مواطن وناشط سياسي

روسي، بمرض خطير أثناء سفره بالطائرة في روسيا. وبعد يومين، نُقل السيد نافالني إلى ألمانيا لتلقي العلاج الطبي.

وفي أيلول/سبتمبر، قامت الأمانة الفنية بزيارة مساعدة تقنية استجابة لطلب من ألمانيا بموجب الفقرة 38 (هـ) من المادة الثامنة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وخلال الزيارة، جمع فريق من الخبراء من الأمانة الفنية عينات أحيائية طبية مباشرة من السيد نافالني، بموافقته، لتحليلها بمعرفة مختبرات عينتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأكدت نتائج التحليل وجود آثار لمادة كيميائية سامة من عائلة نوفيتشوك في دم السيد نافالني. ووفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن تسميم فرد ما باستخدام أي عامل أعصاب هو استخدام لسلاح كيميائي، سواء كانت تلك المادة الكيميائية مدرجة في الاتفاقية أم لا. وقد أعدت الأمانة الفنية تقريرها الذي أطلعت عليه السلطات الألمانية بعد استلام تحليل العينات الذي أجرته المختبرات المعينة. وبناء على طلب ألمانيا، قامت الأمانة الفنية في وقت لاحق بإطلاع جميع الدول الأطراف على ملخص التقرير ونشرته.

وتلقيتُ في 6 تشرين الأول/أكتوبر طلبا من الاتحاد الروسي لإجراء زيارة للمساعدة التقنية بموجب الفقرة 38 (هـ) من المادة الثامنة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بشأن الحادث نفسه. وعملت الأمانة الفنية منذ ذلك الحين مع الاتحاد الروسي على حل المسائل القانونية والتقنية والتنفيذية المعلقة اللازمة للقيام بهذه الزيارة. ولا تزال الأمانة الفنية تنتظر عناصر في هذا الصدد من الاتحاد الروسي قبل أن تتمكن من القيام بزيارة مساعدة تقنية إلى روسيا، كما حدث بالنسبة لألمانيا. وسوف تُنشر المراسلات المفصلة التي تم تبادلها بشأن هذه المسألة مع الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الموقع الشبكي العام للمنظمة. وتتطلع الأمانة الفنية وشبكة المختبرات المعينة التابعة لها إلى مساعدة الاتحاد الروسي في طلبه، كما حدث سابقا مع دول أطراف أخرى.

وتدل جميع تلك التطورات على ضرورة أن تظل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قادرة على التصدي بشكل مهني ومستقل لجميع التحديات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية. ويتعين علينا أن نحافظ على قدرتنا على تقديم مساعدة من الخبراء إلى جميع الدول الأطراف الـ 193 كلما طُلب منا ذلك. ولكن يتعين أيضا أن نكون قادرين على مواكبة الدول الأطراف ودعمها في مجال زيادة قدراتها الوطنية على مواجهة مخاطر استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد أُبلغ عن مؤامرات أو محاولات لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب جهات من غير الدول في دول أعضاء في مختلف المناطق. والخطر حقيقي ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى له بصورة مباشرة.

أحرز مشروع بناء مركز للكيمياء والتكنولوجيا – مركز كيمتك – بالقرب من مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي تقدما مطردا في هذا العام في إطار الجدول الزمني والميزانية المقررين. ومن المقرر أن يبدأ بناء المرفق في صيف العام المقبل على أن يكتمل بحلول نهاية عام 2022. وسيدعم المركز أنشطة التعاون الدولي وبناء القدرات للدول الأطراف من أجل تحسين حمايتها من خطر استخدام الأسلحة الكيميائية وتعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للكيمياء بهدف حماية الناس والبيئة في نهاية المطاف. كما سيضم مختبراً متطوراً. وسيؤدي المركز على وجه الخصوص دورا هاما في ضمان استمرارية تصريف أعمال المنظمة. وهذا أمر ضروري، حيث أن مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ظل يتعرض لشتى أنواع الهجمات الإلكترونية على مدار العام. وعدد تلك الهجمات آخذ في الازدياد، كما أن مستوى تعقيدها كبير.

تبعث الحالة فيما يتعلق بالنظم الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح على القلق. فكثير من هذه النُظم مهدد، في حين لا تزال نُظم أخرى تفتقر إلى آليات تحقق فعالة أو آليات منظمة قادرة على ضمان الثقة في تنفيذها. وفي ظل هذه الخلفية، تجسد اتفاقية الأسلحة الكيميائية حظراً كاملاً يمكن التحقق منه على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ونحن نعمل من أجل الإزالة التامة للأسلحة الكيميائية والتدمير الكامل لها، مع عدم التسامح إطلاقاً في ذلك. والاتفاقية صك قانوني دولي عصري وشامل.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مكلفة بمنع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية، ولا مجال للتهاون، لأن هدف تدمير جميع المخزونات المعلنة من الأسلحة الكيميائية، الذي سيتم إنجازه قريبا، ليس سوى معلم واحد هام في عملنا. وعلى مدى السنوات الـ 23 الماضية، حققت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نتائج ملموسة. وعلى مدى السنوات السبع الماضية، خضعت لتدقيق متزايد. وعلى الرغم من هذا الضغط، حافظت المنظمة على مهنيتها وركزت بإخلاص على مهمتها. وسنواصل الالتزام بالمسار الذي حددته لنا الدول الأطراف الـ 193 في الاتفاقية. ونحن مدينون بذلك لضحايا استخدام الأسلحة الكيميائية وللأجيال المقبلة.

في الختام، اسمحوا لي أن أستشهد بأربع جمل قصيرة للغاية.

”فاستخدام الأسلحة الكيميائية ... أمر مرفوض وانتهاك جسيم للقانون الدولي ... ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لاستخدام هذه الأسلحة المقيتة ... ويجب أن نظل متحدين ومصممين على منع استخدامها ... ولا بد من تحديد مَن يستخدمون أو استخدموا الأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم.“

لست أنا صاحب هذه الكلمات. بل إنها كانت جزءا من الرسالة التي وجهها الأمين العام قبل بضعة أيام، في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، بمناسبة يوم إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية.

المرفق الثالث

بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليربرغ

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو أرياس، على إحاطتيهما.

يتناول مجلس الأمن اليوم موضوع استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وذلك للمرة الأخيرة غالبا خلال فترة عضوية بلدي في المجلس. وهذه لحظة مناسبة للنظر في كيفية تطور الملف السوري خلال العامين الماضيين.

أولا، لقد ذكرت جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن مرارا وتكرارا أنه لا ينبغي أبدا استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. وتشكل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة دليلا على نفورنا الجماعي من استخدام هذه الأسلحة. وتنفيذها الكامل وغير المشروط هو السبيل الوحيد لضمان عالم خال من الأسلحة الكيميائية. والاتفاقية إعلان أخلاقي يتعلق بكرامة البشرية، فضلا عن أنها صك قانوني.

ومنذ انضمام سورية إلى الاتفاقية في عام 2013، عززت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشكل منهجي تعاونها مع ذلك البلد. وقد تم ذلك بشفافية تامة وبالتشاور مع الجمهورية العربية السورية، لا سيما من خلال إنشاء بعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة في عام 2014. وأُنشئ فريق تقييم الإعلانات في العام نفسه بهدف مساعدة سورية على سد الثغرات وأوجه التناقض المحددة في إعلانها الأولي. وعُقدت اجتماعات عديدة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية.

وللأسف، لم يُحرز أي تقدم ملموس في سد الثغرات والتناقضات في إعلان سورية خلال الفترة التي كانت فيها بلجيكا عضوا في مجلس الأمن. ويظل إعلان سورية ناقصاً ليس من الناحية التقنية فحسب. ويقودنا ذلك إلى استنتاج حتمي مفاده أن سورية، على عكس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عملها، لم تبذل جهودا جادة للامتثال للمطالب التي قبلتها طوعا عندما انضمت إلى الاتفاقية في عام 2013. ولا يوجد عذر لذلك. وعلاوة على ذلك، لا يمكن إنكار أو تجاهل إمكانية وجود مخزونات إضافية من الأسلحة الكيميائية في سورية والتي قد يجري استخدامها مرة أخرى ضد الشعب السوري.

ثانيا، خلصت بعثة تقصي الحقائق إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت في مناسبات عديدة، وأن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد نسبت المسؤولية عن عدد منها إلى النظام السوري. وفي مواجهة رفض مجلس الأمن تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، أنشئ فريق التحقيق وتحديد الهوية كأداة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمواصلة التحقيق في الاستخدام المشتبه فيه للأسلحة الكيميائية. ويؤكد تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية استخدام الأسلحة الكيميائية في اللطامنة في عام 2017 ويكشف عن نمط أوسع نطاقا من سلوك السلطات السورية القائم على العنف ضد سكانها، بما في ذلك باستخدام الأسلحة الكيميائية، كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العسكرية السورية. ونحن نؤيد تماماً فريق التحقيق وتحديد الهوية ونحث سورية على ضمان الوصول إلى أراضيها.

ثالثا، إن ضرورة مناقشة مجلس الأمن لهذا الملف على أساس شهري قد تم التشكيك فيها باعتبارها إلهاء عن مسائل أكثر إلحاحا. غير أن هذا الاجتماع لا يعقد لمجرد أنه اجتماع معتاد. واتخذ مجلس الأمن القرار 2118 (2013) في عام 2013. ولا تزال سورية تنتهك ذلك القرار، وبالتالي فهي لا تزال تشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين.

لقد انتخبت بلجيكا عضوا في مجلس الأمن في إطار شعار "بناء توافق الآراء والعمل من أجل السلام"، وهذا النهج هو الذي نسترشد به بشأن هذا الملف. وسنسعى دائما إلى بناء توافق في الآراء، وحيثما أمكن، تهيئة الظروف للتوصل إلى تفاهم أفضل بين الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، سنضطلع دائما بمسؤولياتنا في الدفاع عن قيمنا.

غير أننا شهدنا خلال فترة عضويتنا في المجلس جهودا لتعزيز خطاب كاذب من خلال التضليل بهدف استقطاب مناقشات مجلس الأمن. ومرارا وتكرارا، دحضت الدراسات الاستقصائية المستقلة كل محاولة لخلق واقع بديل. لقد حان الوقت لنعترف بأنه ليس من مصلحة المجلس أن يتبنى نظريات المؤامرة التي لا تؤدي إلا إلى إضعاف الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجلس في صون السلم والأمن الدوليين وتقويض سلطته، وفي نهاية المطاف، مشروعيته. ومن مصلحة الأعضاء الدائمين والمنتخبين على السواء الحفاظ على ولاية المجلس، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عندما يعني ذلك معارضة جهات فاعلة محددة واتخاذ مواقف ضدها. وعدم القيام بذلك انتهاك للميثاق.

رابعا، إن المساءلة أداة هامة لمنع ظهور الأسلحة الكيميائية مجددا. لقد ظلت مكافحة الإفلات من العقاب في صميم جهود بلجيكا لسنوات عديدة. ونرحب بالدور الذي تؤديه الآليات والهيئات مثل آلية دولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 والمحكمة الجنائية الدولية. وقد كان استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاعات الدولية جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منذ إنشائه. وفي عام 2010، نجحت بلجيكا أيضا في اقتراح تعديل النظام الأساسي لجعل استخدام الأسلحة الكيميائية جريمة حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية. وندعو الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي وهذا التعديل إلى أن تفعل ذلك.

ومنذ انضمامنا إلى مجلس الأمن، أُحرز بعض التقدم في إرساء المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سورية. لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ومهمة المدير العام أرياس مهمة صعبة للغاية. وأود أن أؤكد له التزام بلدي الكامل إزاء منظمته وأهدافها، واسمحوا لي أيضا أن أهنئه على التزامه الشخصي.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

قبل أن أُدلي ببياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب في اجتماع اليوم بالسفيرة باربرا وودوارد، الممثلة الدائمة الجديدة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة. وأشكر أيضا السيدة ناكاميتسو والسيد أرياس على إحاطتيهما .

ما فتئت الصين تعارض استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو كيان أو فرد تحت أي ظرف ولأي غرض. وينبغي دائما التحقيق في الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية ومعالجتها بحياد وموضوعية، استنادا إلى الحقائق واسترشادا باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها. وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، أود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، ينبغي لجميع الأطراف أن تشجع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مواصلة التواصل والتعاون الجيدين مع الحكومة السورية، وأن تنظر نظرة موضوعية إلى الجهود التي تبذلها سورية. فقد عقدت الحكومة السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤخرا الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات التقنية، التي ناقشتا خلالها جميع المسائل المعلقة المتعلقة بالإعلان الأولي لسورية، والتي تم إغلاق ثلاث منها. وأعربت سورية مرة أخرى عن استعدادها للحفاظ على التواصل والتعاون مع الأمانة الفنية. وينبغي التنويه بموقف سورية البناء ونتائج تلك التبادلات.

وتدرك الصين أن الخطة المقترحة لهذا الملف قد تأجلت بسبب وباء فيروس كورونا. ونأمل أن تستأنف سورية والأمانة الفنية عمليات النشر والأنشطة ذات الصلة عندما تسمح الظروف بذلك، وذلك لضمان إحراز تقدم إيجابي بشأن المسائل المتبقية. وقد كتب الممثل الدائم لسورية مؤخرا إلى رئيس مجلس الأمن ليقدم معلومات مفصلة عن محاولة منظمة إرهابية في إدلب تنفيذ هجوم كيميائي، ونأمل أن تولي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا الأمر الاهتمام الواجب.

ثانياً، ينبغي لجميع الأطراف أن تعالج مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية بصورة منفتحة وشفافة وشاملة، مع احترام الحقائق والعلم. وفي السنوات القليلة الماضية، أصدرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عددا من التقارير عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية. وقد أثار العديد من الخبراء المستقلين شكوكاً بشأن هذا الأمر من وجهة نظر تقنية، وسلطوا الضوء على التناقضات في التقارير، التي ينبغي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تقدم بشأنها استجابات مهنية قائمة على العلم ومقنعة. وتعارض الصين القفز إلى الاستنتاجات أو حتى التسرع في اتخاذ إجراء في وقت لا تزال فيه العديد من علامات الاستفهام قائمة. وبعض أعضاء مجلس الأمن يرفضون ببساطة الاستماع إلى الآراء المتباينة وهم مصممون على ممارسة الضغط وتحديد الإسناد. إنهم يريدون أن يصفوا أي شخص له رأي مختلف عن رأيهم بأنه يقوض سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا السلوك غير مسؤول وغير بناء وله دوافع سياسية.

ثالثا، ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تساعد في إعادة مسألة المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية إلى إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وينبغي أن تضمن سلطة الاتفاقية وسلامتها. وقد قامت

بعض الدول باستخدام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كسلاح من أجل تقويض البلدان الأخرى وقمعها، مستعيضة بالأصوات عن الحوار، مما أدى إلى انقسامات عميقة فيما بين الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأساليب عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي أنشأته تلك البلدان، غير واضحة، وتقاريره لا تجسد سلامة تسلسل العهدة، مما يعني أنها مثيرة للجدل إلى حد كبير. وفي انتظار التوصل إلى حل لهذه المشاكل، دعت هذه البلدان مرة أخرى في الدورة الرابعة والتسعين للمجلس التنفيذي إلى التصويت على مشروع قرار يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية السورية. وهذا النهج ليس بناءً على الإطلاق، وإذا استمر، فإن عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية سيصبح أكثر تسييساً مع مرور الوقت.

وتدعو الصين المدير العام أرياس والأمانة الفنية إلى اتخاذ خطوات من أجل الاضطلاع بعملهما بطريقة محايدة وموضوعية ومستقلة، وتعزيز الحوار والاتصال بين الدول الأطراف، والعودة إلى عملية صنع القرار القائمة على توافق الآراء، والمحافظة بحق على سلطة الاتفاقية ومصالح المنظمة في الأجل الطويل.

ويتضمن بيان ممثل الاتحاد الروسي عددا من الأسئلة المحددة. ونأمل أن يقدم السيد أرياس ردا في الوقت المناسب عليها.

المرفق الخامس

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أولاً، نحن ممتنون للمدير العام فرناندو أرياس على حضوره جلسة اليوم، ونشكره على مساهماته القيّمة وقيادته. كما أننا ممتنون للإحاطة التي قدمتها الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الأداء المهني لأعضاء فريقها والدعم الذي قدمه خلال عامين من عضويتنا في مجلس الأمن.

ونرحب بعقد الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وكذلك بالجهود الكبيرة التي بذلتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للوفاء بولايتها، على الرغم من التحديات والقيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا.

وتؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد التزامها الثابت بعدم الانتشار وبالتدمير الكامل الذي لا رجعة فيه للأسلحة الكيميائية. ونؤكد من جديد أيضا دعمنا الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وثقتنا في العمل المهني والمحايد والموضوعي الذي تقوم به منذ إنشائها من أجل منع تطوير الأسلحة الكيميائية والقضاء على استخدامها في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأعضاء التي أظهرت التزاما راسخا بتنفيذ الأحكام المبينة في الاتفاقية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالتحديثات الواردة في التقرير الشهري السادس والثمانين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2020/1152)، يسرنا أن نلاحظ أن المعلومات التي قدمتها الجمهورية العربية السورية خلال الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات التقنية أدت إلى إغلاق ثلاث مسائل معلقة تتعلق بإعلانها الأولي. وفي هذا الصدد، نشجع السلطات السورية على مواصلة تلك المشاورات التقنية من أجل تعزيز التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتوفير المعلومات المطلوبة لحل المسائل المعلقة المتبقية.

وما زلنا نؤكد على أن تعاون الجمهورية العربية السورية بحسن نية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عنصر أساسي في التوصل إلى حل نهائي لهذا الملف. وفي هذا الصدد، نعتقد أن التضليل والتشكيك والطعن بشكل مستمر في العمل الذي تقوم به مختلف أفرقة التحقيق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، هي استراتيجيات تضر بالهدف الشامل لهذا الملف.

وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تدمير المخزونات الكيميائية المعلن عنها ومرافق الإنتاج في سورية، فقد وثقت مختلف أفرقة التحقيق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية العديد من الهجمات بالأسلحة الكيميائية، مما يثبت وجود عوامل كيميائية سامة في الأراضي السورية. ومن المؤسف أيضا أن الجمهورية العربية السورية لم تمتثل امتثالا كاملا للتدابير الواردة في قرار المجلس التنفيذي المؤرخ 9 تموز/يوليه، الذي استند إلى النتائج التي توصل إليها التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية. ولذلك، من الملح أن تظهر الأطراف علامات قوية على الإرادة السياسية تعكس تغييرات هامة فيما يتعلق بالقضاء التام على الأسلحة الكيميائية وضمان الامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والمساءلة عن الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد الرجال والنساء والأطفال. وتدين

الجمهورية الدومينيكية بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، باعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين وانتهاكا صارخا للقانون الدولي وللاتفاقية.

وفي الختام، نعتقد أنه يجب بذل جهود أكبر لكفالة عدم إفلات الأعمال التي جرى الاضطلاع بها في تجاهل تام للقانون الدولي من العقاب. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى الوحدة في مجلس الأمن، وهي أمر حيوي إذا أردنا أن نتحرك في هذا الاتجاه.

المرفق السادس

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على إحاطتيهما. ونحن نقدر كثيرا أن السيد أرياس تمكن من الانضمام إلينا اليوم.

إن تشاطر المعلومات بانتظام مع مجلس الأمن بشأن أنشطة المنظمة وتحقيقاتها أمر قيّم جدا. وقد أعربنا عن امتناننا لأن السيد أرياس والسيد سانتياغو أونيت، منسق فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تمكنا خلال رئاسة إستونيا لمجلس الأمن في أيار/مايو من إحاطة المجلس علما بالنتائج التي توصل إليها التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية وتسليط مزيد من الضوء على ذلك التحقيق الهام. ونظرا لأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن يتشاطران نفس الأهداف المتمثلة في دعم حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ودعم نزع السلاح الكيميائي، فإننا بحاجة إلى كفالة التعاون الوثيق من أجل دفع الأمور قدما بشأن هذا الملف.

أود أن أبدأ بتكرار دعم إستونيا للعمل المهني والمحايد للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولدينا ثقة كاملة في الخبرة التقنية واستقلالية آليات التحقيق التابعة لها. ومن المؤسف للغاية أن هناك بلدانا تعمل عمدا على تقويض منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما يهدد بإضعاف الهيكل الدولي لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا أمر غير مقبول ومثير لبالغ القلق.

ولا يمكننا أن نسمح بتآكل قاعدة مكافحة الأسلحة الكيميائية، وأن يصبح استخدام هذه الأسلحة أمرا طبيعيا. إن استخدام نوفيتشوك ضد أسرة سكريبال في المملكة المتحدة في عام 2018 وهذا العام في روسيا ضد السياسي المعارض أليكسي نافالني هو تطور مقلق للغاية. ونحض روسيا على إجراء تحقيق شامل وشفاف ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم. ونحض أيضا روسيا على إبرام الاتفاقات اللازمة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل الإسراع بنشر بعثة المساعدة التقنية.

وإذ أنتقل الآن إلى التقرير الشهري السادس والثمانين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2020/1152)، نلاحظ مع الأسف أنه لا تزال هناك مسائل عالقة قائمة فيما يتعلق بإعلان سورية عن الأسلحة الكيميائية. وبينما نرحب بحقيقة أن جولة أخرى من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية مكنت من إغلاق ثلاث مسائل معلقة تتعلق بالإعلان، فلا تزال هناك 19 مسألة متبقية – 19 مسألة معلقة، بعد ست سنوات و 23 جولة من المشاورات. والحقيقة هي أن النظام السوري، بعد التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 2013 وتحمل مسؤولية الإعلان عن جميع مخزوناته من الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها، لم يفعل ذلك. وقد تعمد إخفاء مرافق لإنتاجها واستخدم تلك الأسلحة الرهيبة في مناسبات عديدة ضد شعبه. وقد خلصت آليات التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن النظام السوري مسؤول في سبع حالات.

وتدين إستونيا بشدة استخدام القوات الجوية العربية السورية للأسلحة الكيميائية، على نحو ما خلص التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية الصادر في 8 نيسان/أبريل. وباستخدام الكلور والسارين، شنت القوات الجوية العربية السورية ثلاث هجمات كيميائية في اللطامنة في عام 2017 من أجل قمع المعارضة وترهيب شعبها، في تجاهل صارخ للأرواح البشرية والمعاناة.

ورحبت إســتونيا بقرار المجلس التنفيذي المؤرخ 9 تموز/يوليه الذي يحدد معايير واضــحة ويمكن التحقق منها للإجراءات التي يتعين على الجمهورية العربية الســورية اتخاذها من أجل العودة إلى الامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن المؤسف جدا والمقلق أن سورية لم تتخذ الخطوات المطلوبة. ونأمل أن يتخذ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأســلحة الكيميائية، فور اســتئناف أعماله في نيســان/أبريل، الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بعدم امتثال سورية لقرار المجلس التنفيذي، وأن يعالج عدم تعاون سورية التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أيضــا ألا يقف مجلس الأمن مكتوف الأيدي في مواجهة الدليل الواضــح على أن النظام الســوري قد اســتخدم الأســلحة الكيميائية، وأن يتخذ إجراءات لكفالة احترام قراراته وميثاق الأمم المتحدة.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيدة ناكاميتسو والسيد أرياس على إحاطتيهما.

إن حضور المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بيننا يتيح لي فرصة لتذكيره بدعم فرنسا الكامل للمنظمة وشكره على التزامه بأمننا الجماعي. وما دامت عودة ظهور الأسلحة الكيميائية تشكل تهديداً رئيسياً، فإن دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أساسي. وعلينا أن ندعمها وندافع عنها ضد الاتهامات الباطلة التي تشكك في حيادها ومصداقيتها. لقد حافظت المنظمة على المستوى المطلوب من المهنية والنزاهة تحت قيادة السيد أرياس. وأود أن أشيد مرة أخرى بالعمل الرائع الذي قام به فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي أسفر في نيسان/أبريل عن نشر تقرير يحدد مسؤولية النظام السوري عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في اللطامنة في آذار/مارس 2017.

وكما شهدنا شهراً بعد شهر، يواصل النظام السوري تجاهل التزامه بالتعاون. إن عدم وضوح حالة مخزوناته أمر غير مقبول ويتعارض مع أحكام القرار 2118 (2013) الذي اتخذ قبل أكثر من سبع سنوات. إن مشروع المقرر الذي قدمته فرنسا باسم 40 وفداً واعتمد في تموز/يوليه في الدورة الرابعة والتسعين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واضح تماماً فيما يتعلق بالتزامات النظام السوري فيما يتعلق بالتعاون مع المنظمة. ونظراً لأن النظام السوري لا يزال يستخف بتلك الالتزامات، قدمت فرنسا رسمياً إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر مشروع مقرر باسم 46 وفداً من أربع مجموعات جغرافية بغية اتخاذ التدابير الجماعية اللازمة. وسيكون مشروع المقرر هذا على جدول أعمال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة عندما يجتمع مرة أخرى في نيسان/أبريل 2021. وندعو الدول الأطراف إلى أن تتعلم من تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في 16 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2020/1033، المرفق)، الذي لا يدع مجالاً للشك.

ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب والحظر التام لاستخدام الأسلحة الكيميائية من أولوياتنا فيما يتعلق بالملف السوري. وهي تشكل ركائز أساسية وضرورية لتحقيق حل سياسي من شأنه أن يمكن من تحقيق سلام دائم في سورية. وهذا الكفاح هو أيضاً الأساس لكفالة فعالية ومصداقية نظام الحظر. وستظل فرنسا، مع شركائها، مستنفرة بالكامل لمواجهة التهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية على أمننا العالمي. ولهذا السبب نظل في حالة تأهب لدعم الشراكة الدولية التي أطلقناها مع شركائنا في عام 2018 لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، .

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

عندما كنت أستعد لجلسة اليوم، كنت أبحث خلال قصاصات صحفية ورأيت واحدة نشرت اليوم عن دبلوماسيين روسيين طُردا من هولندا أمس. لقد كانا يعملان لصالح وكالات التجسس الروسية وألقي القبض عليهما وهما يسرقان معلومات عالية التقنية من هولندا. وذكر المقال الجواسيس الروس الأربعة الذين ألقي القبض عليهم متلبسين قبل عامين عندما أوقفوا شاحنتهم خارج مبنى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحاولوا اختراق المنظمة إلكترونياً. لقد أدلى السفير الروسي ببيان طويل جداً هذا الصباح لكنه لم يذكر أي شيء عن القرصنة الروسية.

لقد ظلت ألمانيا في مجلس الأمن لمدة عامين، وقد قوضت روسيا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جميع الجلسات التي عقدت بشأن هذا الموضوع خلال تلك الفترة. واليوم مثال آخر على ذلك. وأرى أنه من الخطير جداً أن ينزعج السفير الروسي من فكرة أن المسائل المتعلقة بهذه المسألة ينبغي أن تُعالج في مشاورات مغلقة وأننا لا نتوقع سوى الإدلاء ببيانات اليوم. وأود أن أشكر المدير العام أرياس على بيانه، وأفترض أن بيان روسيا هو محاولة للتخويف، في محاولة منها للإيقاع به في غفلة منه.

ولو كانت روسيا مهتمة حقاً بمضمون هذه المسألة لما عرقلت جميع الجهود التي بذلت على مر السنين لجمع الأدلة. ولما عرقلت بعثة التحقق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولما عرقلت إسناد المسؤولية. وبعد عامين من عضويتنا في مجلس الأمن، علينا أن نقول إن الجهود الروسية لتقويض منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد فشلت. فلا تزال المنظمة قوية ومحترمة جداً. وقد عملت بشكل جيد، على الرغم من الجهود المستمرة لتقويضها، أو على الرغم من حملة التشهير التي تُشن ضدها على حد تعبير السفير الروسي.

لقد قام السيد أرياس بعمل جيد جداً في ظل ظروف صعبة. وأود أن أشكره، بالنيابة عن الحكومة الألمانية، على التزامه الشخصي وعلى التزام الأمانة الفنية في جميع جهودهما لدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أتوجه بالشكر إلى السيدة إيزومي ناكاميتسو. إنني معجب بها كثيراً وبالطريقة التي تتمسك بها دائماً بموقفها الثابت في الدفاع عن القاعدة العالمية المتمثلة في عدم استخدام الأسلحة الكيميائية.

وبعد سبع سنوات و 86 تقريراً مرحلياً، لم يُحرَز سوى تقدم ضئيل في ملف الأسلحة الكيميائية السورية. لقد ماطل النظام السوري في التحقيقات على مدى سبع سنوات وعرقلها. وفشل النظام في إصدار أي إعلان يتعلق ببرنامجه للأسلحة الكيميائية وترسانته يمكن أن يصمد أمام التدقيق. وقد سمعنا من الحاضرين اليوم أن هناك 19 سؤالاً لا تزال دون إجابة. ومن بينها تلك المتعلقة بمرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية، ويجب ألا نستخف بذلك. وقد رفض النظام التعاون مع بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابعين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد اختار أن يتجاهل المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي للمنظمة. والأسوأ من ذلك أن النظام السوري، وعلى الرغم من اتخاذ القرار 2118 (2013)، واصل استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه في بلده في خان شيخون واللطامنة، كما سمعنا اليوم.

وتدعو ألمانيا أعضاء مجلس الأمن والأعضاء الذين سيبدؤون قريباً فترة عضويتهم في المجلس إلى مواصلة الدفاع عن القانون الدولي واتفاقية الأسلحة الكيميائية. إنني أناشدهم ألا يستسلموا لحرب الاستنزاف

التي تشـن هنا. وسـتواصـل ألمانيا دعم المنظمة من خارج المجلس والسـعي إلى المسـاءلة. وسـندعم آلية المنظمة لإسناد المسؤولية، التي نعتقد أنها أساسية.

وأكد المدير العام للمنظمة في بيانه أن اسـتخدام العوامل المؤثرة على الأعصـاب يشـكل انتهاكاً لاتفاقية الأسـلحة الكيميائية. ويجب عدم التسـامح مع عودة اسـتخدامها، كما رأينا في سـورية وفي الحالتين المروعتين لآل سـكريبال والسـيد نافالني. فلا يمكن أن يكون هناك سـلام عادل ودائم في سـورية إلا إذا تم تحديد مرتكبي تلك الجرائم البشـعة وتقديمهم إلى العدالة. وقد بدأت الولايات القضـائية الوطنية في ألمانيا وأماكن أخرى بملء الفراغ الحالي. يجمع مكتب النائب العام الاتحادي في ألمانيا معلومات عن اسـتخدام الأسلحة الكيميائية، ووجهت منظمات المجتمع المدني مؤخراً اتهامات تتعلق بهجمات بالأسلحة الكيميائية في الغوطة وخان شيخون في سورية. هناك بصيص من الأمل.

المرفق التاسع

بيان السكرتيرة الأولى في بعثة إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، إيفون ميونغكانغ

نشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو والمدير العام أرياس على إحاطتيهما.

ونقدر التقرير الشهري السادس والثمانين للمدير العام عن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري (انظر S/2020/1152، المرفق). ويسر وفد بلدي أيضاً أن المدير العام أرياس موجود معنا هنا اليوم عبر الإنترنت. وتود إندونيسيا أن تبرز النقاط التالية:

أولا، فيما يتعلق بالحل المبكر لجميع المسائل المعلقة، ندرك جميعا أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال استمرار وتعزيز التعاون بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية، مع توفير الدعم اللازم من جميع الأطراف المعنية، بما فيها مجلس الأمن.

ومنذ أول جلسة لمجلس الأمن بشأن هذا الملف تشارك فيها إندونيسيا (انظر S/PV.8659)، ما فتئت تشدد على أهمية المشاركة البناءة والموضوعية من جانب الطرفين. ويحدونا أمل صادق في أن تكون جلسة اليوم وسيلة يمكننا من خلالها مواصلة مناقشة التطورات التي يمكن أن تؤدي إلى إحراز تقدم في المستقبل بشأن هذه المسألة. وفي هذا السياق، يسرنا أن نلاحظ إغلاق ملفات ثلاث من المسائل المعلقة ذات الصلة بالإعلان الأولي للجنة الوطنية السورية خلال الجولة الأخيرة من المشاورات. ونشيد بالتزام كل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية بإغلاق ملفات تلك المسائل ونشجعهما على مواصلة استعراض ومناقشة المسائل المتبقية المعلقة.

ثانيا، يلاحظ وفد بلدي أن فريق التحقيق وتحديد الهوية، وهو هيئة تحقيق غير قضائية، يواصل تحقيقاته. ونود أن نؤكد من جديد أن الفريق يجب أن يعمل بطريقة متوازنة ومحايدة وشفافة، وفقا لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وينبغي مناقشة أي اختلافات بشأن هذا الموضوع بالذات بطريقة شاملة وبناءة، خالية من أي نوع من التسييس. وينطبق ذلك أيضا على العمليات التي تضطلع بها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ثالثا، نقدر تأهب الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإيفاد مهمات على الرغم من التحدي المستمر المتمثل في جائحة مرض فيروس كورونا. ومن المهم أن تستمر الأنشطة التي كُلفت المنظمة بها، مع الحفاظ في الوقت نفسه على صحة وسلامة وأمن جميع موظفيها. وهذا الوضع غير المسبوق يتطلب بعض التعديلات على أرض الواقع. ونشجع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التخطيط بعناية لعمليات التفتيش على المواقع وإيفاد مهمات في المستقبل، مع مراعاة تطور الجائحة.

وكما يوضح أحدث تقرير للمدير العام، فإن هناك ثغرات وأوجه عدم اتساق وتباينات لا تزال من دون حل. ولذلك، فإننا نشجع مرة أخرى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية على ضمان إجراء المشاورات اللازمة بصورة منتظمة. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للجميع هو المضي قدما على أساس حسن النية. ويعتقد وفد بلدي أن أي خطابات أو أعمال استفزازية لن تؤدي إلا إلى تفاقم هذه المسألة المعقدة والحساسة بالفعل.

وبما أن هذه هي الجلسة الأخيرة لإندونيسيا بشأن هذا الملف تحديدا، أود أن أؤكد مجددا على أهمية سعينا الجماعي لمنع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية أو المواد الكيميائية السامة كأسلحة، وأهمية

الوحدة في مجلس الأمن في هذا الصدد. وتدين إندونيسيا بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي بلد أو منظمة أو جماعة أو شخص، تحت أي ظرف من الظروف. فلا ينبغي أن يكون أحد ضحية للأسلحة الكيميائية، ويمكننا معا تحقيق ذلك الهدف.

المرفق العاشر

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو أوغي

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو والسيد فرناندو أرياس على إحاطتيهما.

أود أن أبدأ بإعادة تأكيد موقف وفد بلدي الثابت ومفاده أن الأسلحة الكيميائية تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وأنه لا يمكن السماح باستخدامها في أي مكان ومن جانب أي أحد وتحت أي ظرف من الظروف. وأي استخدام من هذا القبيل هو عمل ندينه بشدة ويتناقض تماما مع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي. ولذلك، فإننا ندعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونشيد بجهودها الرامية إلى تسليط الضوء على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ويكرر وفد بلدي دعوته إلى أعضاء مجلس الأمن بأن يتجنبوا أي تسييس لهذا الموضوع وأن يعملوا لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء تحليل هادئ وفني لنتائج تحقيقات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن عدم وجود توافق في الآراء حول كيفية التعامل مع مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية هو العقبة الرئيسية أمام محاسبة الجناة الحقيقيين، الأمر الذي من المرجح أن يطيل بدوره أمد الانتهاء من التحقيقات وأن يؤخر محاسبة مرتكبي تلك الأعمال. وينطبق نفس الشيء أيضا على تشكيل أي فريق مكلف بالتحقيق في الحوادث المزعومة. فهذا الفريق يجب أن يكون شاملا للجميع وقائما على المشاركة لتجنب أن تلقى نتائج تحقيقاته نفس مصير النتائج السابقة.

لن نتوقف عن إعادة التأكيد على أن جهودنا المشتركة والجماعية في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا يجب ألا تصرفنا عن مكافحة الإرهاب. ويجب أيضا أن تكون جميع الادعاءات المتعلقة بحيازة وتكديس عوامل كيميائية من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية محط اهتمام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لأنه إذا ما ثبتت صحة هذه الادعاءات فإنها ستكون خطيرة جدا، ليس بالنسبة لسورية فحسب ولكن بالنسبة للمنطقة بأسرها.

في الختام، يشجع وفد بلدي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحكومة الجمهورية العربية السورية على مواصلة التعاون وتعزيزه من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة فيما يتعلق بالإعلان الأولي لسورية، وبالتالي دفع عجلة عمل فريق تقييم الإعلانات، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار المجلس التنفيذي للمنظمة EC-M-33/DEC.1 وقرار مجلس الأمن 2118 (2013). وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ الإشارة في تقرير المدير العام (انظر S/2020/1152، المرفق) إلى أن الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات التي عقدت في دمشق بين الفريق والسلطات السورية يسرت تسوية ثلاث مسائل عالقة تتعلق بالإعلان الأولي للسلطات السورية.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وآمل أن أتمكن من التعويل على تفهمها، حيث أن بياني سيركز على الملاحظات التي أدلى بها مقدم الإحاطة الآخر في جلسة اليوم، والذي كان مثوله أمام مجلس الأمن مرتقبا بشدة والذي كانت مشاركته ذاتها موضع نقاش محتدم بين أعضاء المجلس.

إنني أود أن أرحب بالسيد فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن أغتنم هذه الفرصة لأطرح عليه عددا من الأسئلة بشأن النهج الذي تتبعه المنظمة فيما يتعلق بالملف الكيميائي السوري.

وإذا أذنتم لي، سيدي الرئيس، سأتحول الآن إلى الإنكليزية لضمان أن يكون من الأسهل على السيد آرياس فهم أسئلتي وتفادي احتمالات ضياع أي شيء في الترجمة.

ونحن جميعا نتذكر عندما انضمت سورية، بتشجيع منا، إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقدمت بإعلانها الأولي ثم تخلصت بعد ذلك من مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية، وهي حقيقة أكدتها المنظمة في مناسبات عديدة. وأثار ذلك التطور الأمل في أن تصبح المزاعم بأن دمشق استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد أبناء شعبها شيئا من الماضي.

غير أن الحالة تغيرت تدريجيا. فما فتئ زملاؤنا الغربيون يزيدون من الضغوط على السلطات السورية، محاولين عبثا الإطاحة بالحكومة بمساعدة جماعات المعارضة المسلحة التي يدعمونها. ولن أخوض في التفاصيل. وباختصار، وجهت البلدان الغربية عدداً من الاتهامات الخطيرة إلى دمشق، يستند معظمها إلى لقطات فيديو تداولتها وسائل التواصل الاجتماعي وشهادات مشكوك فيها لشهود على أرض الواقع، تم نقلها من خلال المعارضة السورية المتمركزة في الخارج ومنظمات غير حكومية توجد مقارها في بلدان أجنبية مثل منظمة الخوذ البيضاء، والتي شكلت الأساس لتقارير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتمسك الغرب بخطابه المعادي لسورية على الرغم من كل التناقضات الواضحة والأدلة على خلاف ذلك التي قدمتها سورية وروسيا وخبراء مستقلون. وتواصل البلدان الغربية استغلال هذه المزاعم كجزء من حملتها السياسية ضد حكومة الأسد.

لا شك أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تحت قيادة السيد أرياس، تؤدي دورا هاما في تلك العملية، ويستخدمها زملاؤنا الغربيون بنشاط لدعم ادعاءاتهم بأن سورية استخدمت الأسلحة الكيميائية مرات عديدة. غير أن استنتاجات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ظلت موضع شك بشكل متكرر، ليس من جانب خبراء خارجيين فحسب، بل وأيضا من جانب أولئك الذين شاركوا في أنشطة التحقيق من داخل المنظمة. وبشكل عام، لدى الجمهور الكثير من الأسئلة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونعتقد أن تلك الأسئلة بحاجة إلى إجابة من أجل دعم مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولهذا السبب، ألححنا على دعوة السيد أرياس إلى جلسات مجلس الأمن، ونعتقد أنه ينبغي الترحيب بمخاطبته المجلس بانتظام.

تعلق روسيا أهمية كبيرة على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتدين بشدة جميع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية، بغض النظر عن مرتكبيها. غير أننا نرفض التخمينات وحملات التشهير السياسي، التي

تفسد بشكل متزايد، للأسف، عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبغية تيسير عمل المدير العام، أعددنا مجموعة من الأسئلة.

أولاً، أثناء التحقيق في الحادث الذي وقع في حلب في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، تلقت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أدلة دامغة من السلطات السورية، بما في ذلك معلومات من خبراء عسكريين روس، تظهر أن المعارضة هي المسؤولة عن ذلك الهجوم الكيميائي. لكن التقرير الأخير لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يزعم أن الأدلة المتاحة لا تكفي لاستنتاج أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت في ذلك الهجوم. وعلى النقيض من ذلك، فخلال التحقيقات في الحادثين اللذين وقعا في دوما وخان شيخون، قبلت الأمانة الفنية بسهولة ودون تردد الأدلة التي قدمتها منظمات غير حكومية مشبوهة مثل الخوذ البيض. ما هي تعليقات المدير العام بشأن هذا المثال الواضح لازدواجية المعايير؟

ثانيا، يستند كل تقرير للأمانة الفنية تقريبا إلى مفهوم "من المرجح جدا"، مع تقديم أدلة من مصادر سمعتها موضع شك في أحسن الأحوال. وبدلا من جمع العينات في الموقع، تجري الأمانة الفنية تحقيقاتها عن بعد، معتمدة على المعلومات المستقاة من مصادر خارجية ومفتوحة. وفي الوقت نفسه، يتوقع من الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تكون راضية عن تلك التحقيقات. هل يقبل المدير العام أن هذه الممارسات تنتهك المتطلبات الأساسية التي تنص عليها اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على تسلسل حفظ العينات؟ وما هي التدابير التي يعتزم تنفيذها من أجل جعل أساليب عمل الأمانة الفنية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية متوافقة مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية؟

ثالثاً، في وقت ما، عرضت الأمانة الفنية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مساعدة سورية في تقديم إعلانها الأولي، الذي تم إعداده في إطار زمني محدود ووسط صراع عسكري يجري على الأراضي السورية. ومن الواضح، حتى للمراقبين الخارجيين، أن السلطات السورية مستعدة للتعاون بغية إغلاق ملفات جميع المسائل المعلقة. غير أن الأمر لا يبدو كذلك بالنسبة للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهناك مؤشرات على أنها تتعمد تعطيل العملية من خلال اختلاق المزيد من الذرائع بهدف إبقاء الملف السوري مفتوحاً. وعلى وجه الخصوص، يدعي السيد إيان هندرسون، وهو مفتش سابق في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولديه خبرة مباشرة بخصوص الحالة، أن هناك عدة دول لديها مسائل وثغرات مماثلة للجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بإعلاناتها الأولية. ومع ذلك، لم يواجه أي من هذه البلدان نفس مستوى الانتقادات التي تواجهها سورية. ووصف نهج الأمانة الفنية حيال الإعلان الأولي لسورية بأنه نهج "إبقاء الملف مفتوحاً" و"مواصلة الضغط". كما تحاول الأمانة الفنية أيضا غض الطرف عن 200 طن من سلائف الأسلحة الكيميائية المفقودة في ليبيا، وفي الوقت نفسه تضغط على سورية لتفسير اختفاء كميات صغيرة من المواد الكيميائية. هل يستطيع السيد أرياس أن يؤكد أن المسائل المتعلقة بالإعلان الأولي لسورية ليست مسائل غير عادية بالنسبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يفسر التباين في الطريقة التي تعاملت بها الأمانة الفنية مع الإعلان الأولي السوري مقارنة بالبلدان الأخرى؟ لماذا تختلف المتطلبات فيما يخص ليبيا عن تلك فيما يخص سورية، مثلاً؟

رابعاً، انتشر الجدل الدائر حول تحقيق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقريرها بشأن دوما على نطاق واسع. وادعى بعض المحققين أنه كان هنالك سلوك غير مشروع وينطوي على تحايل من الناحية العلمية في العملية التي تشمل إتلاف الأدلة الكيميائية والسمية والتلاعب بها، من بين أمور أخرى، فضلا

عن محاولة فاشلة لنشر نسخة مزورة من التقرير الأصلي للفريق. وقال السيد أرياس إن جميع الآراء قد أُخذت في الاعتبار، لكن المفتشين قالوا خلاف ذلك. ويعتقد الكثيرون، بمن فيهم المدير العام الأول لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، خوسيه بستاني، أن إجراء مناقشة مفتوحة وحرة بين فريق إدارة المنظمة وجميع المحققين من شأنه أن يساعد المنظمة على حل هذا الخلاف. وعلى أية حال، تنص اتفاقية الأسلحة الكيميائية على أن يرفق المفتشون أي ملاحظات مختلفة بتقارير التفتيش، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، هل اجتمع السيد أرياس أو هل سيكون مستعدا للاجتماع مع هؤلاء المفتشين لإتاحة الفرصة لهم للإعراب عن شواغلهم؟

خامسا، من الثابت الآن، من خلال الوثائق المسربة وشهادات مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية السابقين، أن التقرير المؤقت الأصلي لبعثة تقصي الحقائق بشأن دوما قد تم تنقيحه بشدة، وأنه كانت هناك محاولة فاشلة لنشر تلك النسخة المنقحة بدون علم فريق بعثة دوما، بما في ذلك إدراج عدد من الاستنتاجات التي لا تستند إلى أدلة تثبتها. وقد أُبلغ على نطاق واسع عن تلك المحاولة الفاشلة، وعلى حد علمنا، لم يتم إنكارها علنا. وتشكل تلك الحادثة عملا من أعمال الخداع الكبيرة من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكانت، كما يعلم المدير العام، سبب الخلاف الأصلي داخل بعثة تقصي الحقائق. وفي رسالة بالبريد الإلكتروني نشرها مؤخرا موقع غراي زون للأخبار على الإنترنت، زعم الرئيس السابق لمكتب مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن التقرير لم ينقح بناء على طلب من مكتب المدير العام. هل أجري تحقيق لتحديد الجهة التي أمرت بذلك، وإذا كان الحال كذلك، ما هي نتيجة ذلك التحقيق وما هي الإجراءات التي اتخذت نتيجة لذلك؟

سادساً، في تشرين الأول/أكتوبر 2018، أفادت لجنة تابعة لمؤسسة الشجاعة " Courage Foundation" بأنه كانت هناك أوجه تضارب مستفيضة في التقرير النهائي لبعثة تقصي الحقائق حول حادثة دوما، بما في ذلك ما يتعلق بالتحليل الكيميائي، والمشاورات الخاصة بالسميات، والدراسات المتعلقة بالقذائف، وشهادات الشهود. وقد أكدت وثائق مسربة أوجه التضارب هذه وهي الآن مفهومة بشكل جيد. غير أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية رفضت الرد على أي من تلك المسائل المحددة بوضوح، ورفضت هذه المسائل مرارا، بدلا من ذلك، استنادا إلى التأكيد بأن معظم العمل قد تم بعد مغادرة المفتش باء. ولكن إذا قمنا بمقارنة التقرير النهائي بالتقرير الأصلي الذي تم تسريبه، فمن الواضح أن الجزء الأكبر من النص كان قد كتب بالفعل بحلول حزيران/يونيه 2018. وفي ضوء هذه الوقائع، هل ما زال المدير العام على موقفه بأن الجزء الأكبر من التحقيق الذي أجرته بعثة تقصي الحقائق قد تم بعد مغادرة المفتش باء؟

سابعاً، أفيد أن موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية سربوا في الأسابيع الأخيرة مسودة رسالة إلى موقع بيلينغكات الإخباري. وتدعي مقالة بيلينغكات أن السيد أرياس قال إن افتراضات المفتش باء بشأن التقرير النهائي كانت خاطئة لأنه

> "ببساطة لم يكن على علم بأحدث التقنيات العلمية التي استخدمتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لأنه جرى تطويرها بعد أن ترك المنظمة. وهذه التقنيات هي التي سمحت لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن تستنتج رش غاز الكلور في المبنى الذي مات فيه المدنيون السوريون".

وفيما يتعلق بمشروع الرسالة التي تم تسريبها إلى بيلينغكات، هل يمكن للسيد أرياس أن يؤكد ما إذا كان مصدر ذلك التسريب من داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وما إذا كان يوافق على المعلومات الواردة في المقال وما إذا كان قد بدأ تحقيق في التسريب المشتبه فيه؟

ثامناً، خلال الأسبوع الماضي ظهرت وثائق جديدة، مرة أخرى عبر موقع "دغريزون"، تؤكد أن مسؤولين كبار آخرين يشاطرون أيضاً المخاوف بشأن التحقيق في حادث دوما ويدعمون المفتشين المعارضين. ويقال إن أحد كبار المسؤولين قد أدلى بتعليقات مسيّسة ومتحيزة للغاية مفادها أنه لا يمكن الطعن في التحقيق في حادث دوما لأن ذلك "سيزكي الرواية الروسية". فهل يعلم المدير العام بذلك، وما هي التعليقات التي لديه في هذا الصدد؟

سأتوقف عند هذا الحد. ثمانية أسئلة ستكون كافية الآن، ولكن يمكنني أن أؤكد للسيد أرياس أن لدينا الكثير من الأسئلة. وأود أن أسترعي انتباه المدير العام إلى أننا قمنا بالأمس بتعميم موجز لاجتماع صيغة آريا الذي عقد في أيلول/سبتمبر، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة، يتضمن بيانات جميع المشاركين الذين أرسلوها إلينا. وسأحرص على أن يتلقى السيد أرياس نسخة من تلك الوثيقة، التي أعتقد أنها ستثير اهتمامه على نحو خاص.

وفي الختام، أود أن أذكّر المدير العام بالمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتقه في قيادة ركن أساسي من أركان نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، ألا وهو المنظمة المسؤولة عن تنفيذه والتحقق منه. وعلى الرغم من أن نتائجه قد تكون تقنية في طبيعتها، فإن لها عواقب سياسية بعيدة المدى تؤثر على الحياة اليومية للناس.

وقد امتنعت عمدا عن التوسع في قرار المجلس التنفيذي المتنازع عليه المؤرخ 9 تموز/يوليه، الذي يستند إلى التقرير المثير للجدل والمتحيز لفريق التحقيق وتحديد الهوية. ومع ذلك، ينبغي أن يضع المجلس في اعتباره أن ذلك التقرير، إلى جانب التأخير المصطنع في حل المسائل العالقة المتصلة بالإعلان الأولي لسورية، قد أدى إلى سلسلة من المبادرات الجائرة والتمييزية والقمعية ضد سورية، سواء في لاهاي أو في نيويورك. ومن الأمثلة المؤسفة على ذلك الحملة التي تقودها البلدان الغربية لتنفيذ قرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بإقصاء سورية من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتلك خطوة أخرى مزعزعة للاستقرار يمكن أن تكون لها آثار خطيرة لا رجعة فيها.

وقد أشار المدير العام إلى حالة أليكسي نافالني في إحاطته. ولدينا أيضا أسئلة ينبغي أن نطرحها بشأن تلك المسألة، ولكنني سأحتفظ بها لأطرحها في المشاورات السرية التي ستعقب هذه الجلسة.

المرفق الثاني عشر

بيان مستشار البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برنس

أود أن أشكر المدير العام أرياس والممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتيهما .

وأود أن أبدأ بالإشادة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لاستضافتها بنجاح الجزء الأول من الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الرغم من العقبات الناجمة عن وباء فيروس كورونا. ونتطلع إلى أن يعقد الجزء الثاني من المؤتمر في نيسان/أبريل 2021 أو حالما تسمح الحالة بذلك.

وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين الإعراب عن تأييدها لولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن التزامنا بضمان ألا يستخدم العلم التطبيقي إلا من أجل السلام والتقدم والازدهار للبشرية جمعاء التزام لا يتزعزع أبدا. إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها الهيئة المنفذة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، تضطلع بدور كبير في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة الكيميائية. ولذلك، ما زلنا نؤكد على أنه من الأهمية بمكان أن يكون عملها وعمل مختلف أوجهها وهيئاتها الفرعية غير متحيز ومستقلا وخاليا من التسييس. وأي شيء عدا ذلك يسهم في تآكل النظام المتعدد الأطراف.

وعلى الرغم من أن الوباء الحالي قد زاد من تأخير التقدم في هذا الملف، فإننا ننوه بالجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية لمواصلة الاضطلاع بالعمل الحاسم بقدر الإمكان. ونحيط علماً بالجولة السابعة من عمليات التفتيش التي أجريت في الفترة من 8 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر، ونتطلع إلى تلقي التقرير المقابل. ونحيط علما أيضا بالتقارير عن عمل فريق تقييم الإعلان.

ولا يزال من الضروري توضيح جميع الثغرات وأوجه عدم الاتساق، ونأمل أن يساعد الحوار البناء والشامل بين الأطراف على إحراز تقدم هادف في هذا الصدد. وهذا هو السبيل الوحيد لبناء الثقة وتعزيز التعاون وضمان التنفيذ الكامل للقرار 2118 (2013).

وينبغي لمجلس الأمن ألا يغفل الإخطارات التي أصدرتها الحكومة السورية والتي تحذر من أن الجماعات المسلحة المختلفة التي تنشط في سورية قد تكون بصدد الاستعداد لاستخدام الأسلحة الكيميائية. ونحن ملزمون بإيلاء تلك المسألة الاهتمام الواجب من أجل إجراء تقييم وحماية المدنيين.

وفي الختام، نؤكد مجددا موقفنا المعروف والمبدئي والثابت الذي مفاده أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف يشكل انتهاكا بغيضا للقانون الدولي. ويجب منع استحداث الأسلحة الكيميائية أو تكديسها أو نقلها أو استخدامها، ويجب الحفاظ على القاعدة التي تُقيّد هذا الشكل من أشكال الحرب البغيضة. ويجب عدم تشجيع الإفلات من العقاب على استخدامها من خلال التقاعس عن العمل، ويجب محاسبة مرتكبي الفظائع التي ترتكب في مجال الأسلحة الكيميائية. وعدم القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى تشجيع الجهات الفاعلة في المستقبل.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على إحاطتيهما .

واسمحوا لي أن أبدأ بتكرار موقف جنوب أفريقيا الرافض لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. ولا يمكن لأي سبب أن يبرر استخدام أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل. ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بالتزاماتها الدولية كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعضو في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فاستخدام الأسلحة الكيميائية يقوض تلك الالتزامات وكذلك المعايير الدولية التي تحظر إنتاج هذه الأسلحة واستخدامها، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية من جانب دولة طرف في الاتفاقية مسألة خطيرة جداً قد تشكل خرقاً جوهريا للالتزامات بموجب الاتفاقية.

وتؤيد جنوب أفريقيا بقوة تعددية الأطراف وسيادة القانون على الصعيد الدولي، التي تشمل التطبيق غير التمييزي والثابت لأحكام الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة، والحفاظ على المعايير الدولية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي السلطة الدولية الوحيدة المختصة تقنيا في ميدان الأسلحة الكيميائية. ولذلك، فإننا نقدر العمل الذي يواصل المدير العام أرياس ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية القيام به في هذا الصدد. ولضمان وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها، لا بد من أن يكون لديها ثقة تامة في عمل المنظمة وعملياتها، دون تدخل خارجي أو تلاعب في عملها.

ولذلك ينبغي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تتحد في الحفاظ على القاعدة الدولية لمكافحة الأسلحة الكيميائية وأحكام الاتفاقية، إلى جانب تنفيذها بصورة متسقة وغير تمييزية.

وستواصل جنوب أفريقيا العمل من أجل نزع الطابع السياسي عن هياكل الإدارة وصنع القرار ذات الصلة المنشأة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأيضا من أجل كفالة مساءلة الدول الأطراف عن أي انتهاكات لالتزاماتها، استنادا إلى أدلة موثوقة ومحايدة ودامغة. ونشجع حكومة سورية على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حل جميع المسائل العالقة حتى يثق المجتمع الدولي في الطابع السلمي للأنشطة الكيميائية في سورية. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه فريق تقييم الإعلانات في اختتام ثلاث مسائل معلقة تتعلق بالإعلان الأولي لسورية خلال زيارته الأخيرة إلى سورية. وتتطلع جنوب أفريقيا إلى إحراز مزيد من التقدم في معالجة المسائل المعلقة المتبقية.

ويكرر وفدي التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد للمسألة السورية لا يزال هو التوصل إلى حل سياسي من خلال حوار شامل للجميع بقيادة سورية يرمي إلى تحقيق انتقال سياسي يجسد إرادة الشعب السوري، مع ضمان الحماية لجميع فئات المجتمع السوري.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

أشكر كلاّ من السيدة ناكاميتسو، الممثّلة السّامية لشؤون نزع السلاح، والسفير أرياس، مدير عام منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية على إحاطتيهما.

أودّ في البداية أن أجدّد تمسّك تونس بنظام حظر السلاح الكيميائي ومنع انتشاره، ممثّلا في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وجهازها التنفيذي، منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن هذا النظام يشكّل إطارا شاملا ومتوازنا، قائما على تعدّد الأطراف والتوافق والتعاون من أجل إنهاء حيازة واستخدام مواد كيميائية سامّة لأغراض عدائية ومنع انتشار هذه الفئة من أسلحة الدمار الشامل منعا باتّا، بما يسهم في صون الأمن والسلم الدوليين.

ويهمّني التأكيد على موقف بلدي الثابت والمبدئي: إن تونس تدين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية أيّا كان مأتاه، في أي مكان ومهما كانت الدوافع والمبرّرات؛ وتؤكد على ضرورة تقديم الضالعين في هذه الجرائم الفظيعة للعدالة. إنّ استخدام مواد كيميائية سامّة كأسلحة يمثّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ويشكّل خرقا للقرار 2118 (2013) لمجلس الأمن ولاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

تدعم تونس العمل الفني الهام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفقا لولايتها؛ والذي أفضى إلى إزالة المخزون الكيميائي المعلن من الجمهورية العربية السورية. ونثني على جهود المدير العام للمنظمة على رأس الأمانة الفنية ومختلف الأطراف المعنية، والتي أسهمت في عقد الشق الأول من أعمال مؤتمر الدول الأطراف بنجاح بالرغم من الصعوبات والتحدّيات التي أملتها جائحة كوفيد-19. ونتطلّع إلى استئناف أعمال المؤتمر في ربيع السنة القادمة حول المسائل قيد نظر المؤتمر بما في ذلك مسألة امتثال الجمهورية العربية السورية لالتزاماتها التعاقدية.

وترحّب تونس بتواصل التعاون بين الحكومة السورية والأمانة الفنية للمنظمة في ظلّ الظروف الراهنة. ونرحّب في هذا الإطار بعقد جولة التفتيش السابعة لفريق الأمانة الفنية خلال الشهر الفارط بالجمهورية العربية السورية، مع تأكيدنا على أهمّية ضمان متطلّبات سلامة وأمن موظفّي الأمانة الفنية. ونحثّ الحكومة السورية على مواصلة الحوار والتّعاون مع المنظمة في روح من الانخراط البناء من أجل التسريع في حسم المسائل العالقة، وضمان ايفائها التام لالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

ونؤكّد على ضرورة أن تخضع كافّة ادعاءات استخدام مواد كيميائية سامّة كأسلحة، بما فيها استخدامها من الجهات غير التابعة للدول، لتحقيقات ضافية ومحايدة ومستقلّة وشفّافة. وتقع على عاتق المجتمع الدولي ومجلس الأمن مسؤولية العمل بصفة جماعية ومنسّقة وفي إطار وحدة الصف من أجل ضمان ديمومة نظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل واستقراره، وإغلاق الملف الكيميائي السوري بالخصوص.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ناكاميتسو والمدير العام أرياس على إحاطتيهما اليوم. إن حضور المدير العام، إلى جانب السيدة ناكاميتسو، يؤكد على التعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشأن هذه المسألة التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

وأشكر المدير العام أرياس على تقريره الشهري السادس والثمانين (انظر S/2020/1152، المرفق) وعلى آخر المعلومات التي قدمها اليوم عن عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من التحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا، لم تدخر الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جهدا في محاولة المضي قدما بأنشطتها التي صدر بها تكليف. ونحن ممتنون للروح المهنية ولتفاني منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموظفيها. ونحيط علماً بصفة خاصة بآخر المستجدات بشأن عمل فريق تقييم الإعلانات. يطرح تقرير المدير العام نقطتين هامتين.

أولا، نلاحظ أن فريق تقييم الإعلانات وسورية تمكنا من إغلاق ثلاث مسائل معلقة تتعلق بالإعلان الأولي لسورية. وهذا يبين أنه خلافا لما يدعيه البعض من أن المسائل المعلقة مصطنعة، فإنها في الواقع حقيقية وقابلة بدرجة كبيرة للحل.

ثانياً، يسلط التقرير الضوء على الأدلة التي جمعها فريق تقييم الإعلانات منذ عام 2014 والتي تشير إلى إنتاج أو تسليح عوامل حرب كيميائية مؤثرة على الأعصاب في منشأة إنتاج أعلن النظام السوري أنها لم تستخدم قط في هذا الإنتاج. وهذا يؤكد على الطابع الخطير للمسائل الـ 19 المتبقية وأهمية حلها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القضايا العالقة المتعلقة بالإعلان السوري تشمل آلاف الذخائر ومئات الأطنان من العوامل الكيميائية التي لم تقدم سورية حصرا بها. ولا يمكن التحقق من الإزالة الكاملة لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية إلى أن يتم حل جميع المسائل على النحو المطلوب بموجب القرار 2118 (2013) واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونظراً لأن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة قد أثبتا أن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية في سبع مناسبات على الأقل منذ عام 2013، فلا خلاف على أن الوضع يمثل تهديداً مستمراً للسلام والأمن الدوليين.

وفي ضوء تلك الحالة، نرحب بالعزم الذي أظهره المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية باتخاذ قراره المؤرخ 9 تموز/يوليه استجابة لنتائج الفريق بشأن الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي نفذها سلاح الجو في الجيش العربي السوري في منطقة اللطامنة في عام 2017. وقد نص ذلك القرار للمجلس التنفيذي صراحة على أن سورية مُطالبة بأن تعلن عن الأسلحة الكيميائية والمرافق التي في حوزتها وأن تعترف بنشاطها في مجال الأسلحة الكيميائية وأن تحل المسائل المعلقة المتصلة بإعلانها الأولي. وكما أكد المدير العام أرياس مرة أخرى اليوم فإن سورية لم تمتثل للقرار وأن تلك المسألة سيتم الآن تناولها خلال الجزء التالي من مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل 2021.

وكما أن للمجلس التنفيذي للمنظمة ومؤتمر الدول الأطراف فيها دوراً في دعم الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ولقراراتهما، فإن على مجلس الأمن التزاماً واضحاً وجلياً بمعالجة انتهاكات سورية المتكررة للقرار 2118 (2013). وتشمل هذه الانتهاكات استخدام الأسلحة الكيميائية، على النحو الذي حددته كل من آلية التحقيق المشتركة وفريق التحقيق وتحديد الهوية، والاحتفاظ بالأسلحة الكيميائية وإنتاجها من أجل تنفيذ تلك الهجمات وعدم الامتثال التام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك فيما يتعلق بإعلانها الأولي وضمان إمكانية وصول الفريق. وكان موقفنا واضحا لا لبس فيه بشأن الإجراء الذي ينبغي أن يتخذه مجلس الأمن رداً على عدم الامتثال للقرار 2118 (2013). وسيكون عدم اتخاذ إجراء تقصيراً في أداء المجلس لواجباته.

أخيراً، أود أن أكرر تأكيد ثقة المملكة المتحدة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واطمئنانها لها، بما في ذلك عملها والموظفون المتفانون فيها. ولدينا ثقة كاملة في خبرة الأمانة الفنية للمنظمة والمنهجيات القوية التي وضعتها بعثة تقصي الحقائق التابعة لها في التحقيق في الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وليس من المستغرب أن يكون لدى الأفراد العاملين في الأمانة الفنية طائفة متنوعة من الآراء، وينبغي أن تنطوي أي عملية تقييم قوية على نقاش ومواجهة. غير أن الأمانة الفنية، كما أكّد المدير العام، قد أخذت في الاعتبار جميع الآراء والأدلة والنظريات لدى التوصل إلى حكمها العام المدروس بشأن الهجوم الذي وقع في دوما. وأظهرت الأمانة الفنية للمنظمة وموظفوها المتعددو الجنسيات قدراً كبيراً من المهنية والقدرة على الصمود في ظل ضغوط وتمحيص مكثفين من خارجها. وشمل ذلك، كما سمعنا، هجمات إلكترونية مثل المحاولة التي تم إحباطها لشن هجوم إلكتروني من قبل جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية في لاهاي عام 2018 وحملة تضليل مستمرة تهدف إلى تقويض مصداقية المنظمة.

وقد تكثفت محاولات تقويض المنظمة وموظفيها منذ استخدام العوامل المؤثرة على الأعصاب في هجومي سالزبري وأمزبري في عام 2013، وتصويت مؤتمر الدول الأطراف لإعطاء الأمانة الفنية دور إسناد المسؤولية عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية في عام 2018، وتسميم السياسي الروسي المعارض أليكسي نافالني في هذا العام بغاز أعصاب من مجموعة مركبات نوفيتشوك.

واعتمد مجلس الأمن، قبل عام واحد فقط، بياناً رئاسياً أكد بالإجماع دعمه القوي لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/PRST/2019/14). وصوتت الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف من جميع المجموعات الإقليمية، قبل أسبوعين فقط، تأييداً لميزانية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي شملت تجديد التمويل لفريق التحقيق وتحديد الهوية وغيره من أفرقة الأمانة الفنية العاملة بشأن ملف سورية. وتدرك المملكة المتحدة تماماً، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن، المسؤولية التي أناطتها بنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين. وسنواصل العمل بالنيابة عن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء التي تؤمن بضرورة حماية القاعدة الراسخة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية ومحاسبة من ينتهكونها.

لدي أسئلة للمدير العام سأطرحها الآن لكنه قد يفضل الإجابة عليها في الجلسة المغلقة، كما جرت العادة.

جادل البعض بأن سورية دمرت جميع أسلحتها الكيميائية بشكل يمكن التحقق منه في عام 2014 وأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتمكن من العثور على أي دليل على عكس ذلك منذ ذلك الحين. فكيف سيجيب السيد أرياس عن ذلك؟

وســؤالنا الثاني هو كما يلي: يبدو أن ســورية تشــارك، من بعض النواحي، في عملية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومع ذلك فإن التحقق من إعلانها الأولي ظل معلقاً لمدة سبع سنوات. فكيف يمكن لسورية أن تحسن مشاركتها وكيف يقيّم المدير العام احتمالات التوصل إلى إعلان كامل ودقيق من جانب الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق ببرنامجها للأسلحة الكيميائية؟ وما هو المطلوب لتحقيق ذلك؟

وسؤالنا الثالث: هل لدى المدير العام علم بأي حالة أخرى كان من الضروري أن تعمل فيها الأمانة الفنية باستمرار مع دولة طرف على مدى عدة سنوات من أجل التوصل إلى إعلان يُعتبر دقيقاً وكاملاً، وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية؟

المرفق السادس عشر

بيان نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

نشكر المدير العام أرياس والممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتيهما اللتين كانتا احترافيتين كعهدنا بهما.

ونرحب بالفرصة المتاحة لمجلس الأمن للاستماع مباشرة إلى المدير العام أرياس والدخول في مناقشة شفافة ومفتوحة بشأن الاستخدام البغيض من جانب النظام السوري للأسلحة الكيميائية ضد شعبه ورفضه الإعلان الكامل عن برنامجه للأسلحة الكيميائية وتدميره واستمراره في الاستخفاف بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وبالنظر إلى تعليقات زميلنا الروسي، أود أن أبدأ بالقول إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملها المحايد والمستقل. ونشيد بالأمانة الفنية للمنظمة. ونعتقد أنها تقوم بعملها بطريقة مهنية وتضطلع بمهمتها وفقاً للمعايير الدولية التي يتوقعها المجتمع الدولي. وقد وضعت جائحة مرض فيروس كورونا عقبات إضافية أمام المنظمة، غير أنها وجدت سبلاً لمواصلة عملها الهام والتحقيق في حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية ومساعدة الدول الأطراف عندما يُطلب منها ذلك.

إن انتهاكات نظام الأسد لاتفاقية الأسلحة الكيميائية تتجاوز بكثير مخزونه غير المعلن من الأسلحة الكيميائية؛ كما تشمل الاستخدام الهمجي لتلك الأسلحة ضد الشعب السوري، بما في ذلك النساء والأطفال، طوال الحرب الأهلية التي طال أمدها. ويجب ألا نسمح بأن تصبح الهجمات من هذا القبيل أمرا عاديا وينبغي ألا يتبلد شعورنا تجاه وضاعة نظام الأسد. وتدين الولايات المتحدة بأشد العبارات استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية. ومن المفجع أن هجمات الأسد بالأسلحة الكيميائية ليست سوى مثال واحد على الفظائع التي ارتكبها وما زال يرتكبها بحق الشعب السوري.

لقد قام فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة، في رأينا، بتنفيذ ولايته بجد ومهنية وخلص التقرير الأول للفريق في نيسان/أبريل إلى أن سلاح الجو في الجيش العربي السوري كان مسؤولاً عن ثلاث هجمات بالأسلحة الكيميائية في اللطامنة بسورية في آذار/مارس 2017، بما في ذلك هجومان بالسارين وهجوم واحد بالكلور، مما أثر على أكثر من 100 من السوريين. ويمكن أن يعاني ضحايا التعرض لغاز السارين أعراضاً مروعة، من تشوش الرؤية وصعوبات التنفس إلى التشنجات والقصور التنفسي، ويمكن أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى الوفاة. وللأسف، لم تكن النتائج التي توصل إليها الفريق مفاجئة نظراً لتاريخ نظام الأسد المتكرر والموثق جيداً في استخدام الأسلحة الكيميائية.

استجابة للنتائج التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية، اتخذ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إجراءات، واتخذ قراراً في شهر تموز/يوليه يطلب فيه من سورية اتخاذ تدابير لمعالجة الحالة. وحظي ذلك القرار بدعم من أكثر من ثلثي أعضاء المجلس التنفيذي، بمن في ذلك أعضاء من جميع المجموعات الإقليمية. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، أطلع المدير العام أرياس مجلس الأمن على تقرير جاء فيه أن سورية لم تستكمل بشكل غير مفاجئ، أيا من التدابير المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي الصادر في تموز/يوليه.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة تزويد الموظفين المتفانين ذوي الكفاءة المهنية العالية في آليات التحقيق والإسناد التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على غرار فريق التحقيق وتحديد الهوية، بالوسائل والموارد التي يحتاجونها لكي يتمكنوا من أداء المهمة الموكلة إليهم. ونهنئ المدير العام على اعتماد الميزانية بأغلبية ساحقة في المؤتمر الأخير للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، حتى تتمكن المنظمة من مواصلة عملها الهام في مجال التمسك بالقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

وتشكل الأسلحة الكيميائية تهديدا أمنيا لجميع الدول، وعندما تستخدم، يجب على أعضاء مجلس الأمن ألا يلتزموا أبدا الصمت إزاء هذه الأعمال اللاإنسانية المستحقة للشجب، أو التعامل معها بدون عقاب. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية رسمية عن كفالة أن تترتب عواقب وخيمة على مرتكبي هذه الهجمات الشنيعة. وللأسف، تفضل روسيا وأعضاء آخرون في مجلس الأمن دعم صديقهم بشار الأسد وعرقلة جميع الإجراءات بدلا من الوفاء بالمسؤولية الرئيسية للمجلس عن تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ويتحتم على مجلس الأمن اتخاذ خطوات لمحاسبة سورية على استخدامها للأسلحة الكيميائية، ومحاسبة سورية على التزاماتها بموجب القرار 2118 (2013). كما يجب على سورية أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وندعو مؤتمر الدول الأطراف إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة، عندما تنعقد دورته مرة أخرى في الربيع، من أجل توجيه رسالة قوية إلى نظام الأسد مفادها أنه ستترتب عواقب عن تصرفاته. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت الولايات المتحدة، مع 45 من مقدمي مشروع القرار الآخرين الذين يتمتعون بتمثيل جغرافي واسع النطاق، مشروع مقرر إلى مؤتمر الدول الأطراف ردا على انتهاك سورية الوقح لالتزاماتها بموجب الاتفاقية وعدم تنفيذها للتدابير المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي الصادر في تموز/يوليه. وندعو جميع البلدان إلى تأييد مشروع القرار هذا، الذي يهدف إلى تحميل سورية المسؤولية عن أعمالها.

ونحث مساعدي نظام الأسد، ولا سيما روسيا، على تشجيع سورية على الاعتراف باستخدامها للأسلحة الكيميائية ومخزوناتها الحالية من الأسلحة الكيميائية. ونواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة، ليس فقط لتحقيق العدالة للضحايا والأسر التي عانت من جراء تلك الهجمات الشنيعة بالأسلحة الكيميائية، ولكن أيضا لدعم العملية السياسية الأوسع نطاقا، على النحو الذي دعا إليه القرار 2254 (2015)، من أجل إحلال السلام والاستقرار في سورية والشعب السوري.

وفي الختام، نواصل دعم عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلا عن قيادتها وخبرائها في عملهم على تخليص العالم من مخاطر وويلات الأسلحة الكيميائية. ونشيد بالكفاءة المهنية للمنظمة ونزاهتها في الاضطلاع بتلك المهمة الجليلة والهامة.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دنه كوي دانغ

في البداية، أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013). وأود أيضا أن أشكر السيد فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على حضوره جلسة اليوم وعلى المعلومات المستكملة التي قدمها.

إن فييت نام، بوصفها من المدافعين الملتزمين عن تعددية الأطراف والقانون الدولي، فإنها تؤيد تماما تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك دور وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اللذين عهدت الاتفاقية بهما إليها. واحترام الاتفاقية وتنفيذها بالكامل بالغا الأهمية بلا شك، لأننا نطمح جميعا إلى عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لسورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

وكما ذكر مقدمو الإحاطات أمامنا اليوم، كان هناك تواصل مستمر بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية على مدى السنوات القليلة الماضية. ونحيط علما بالتقرير الشهري السادس والثمانين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2020/1152، المرفق) وبالجهود المبذولة لمواصلة عمل الأمانة الفنية للمنظمة في سورية على الرغم من التحديات اللوجستية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

ولا يزال توضيح المسائل المعلقة أمراً حاسم الأهمية لوضع حد لهذه المسألة التي طال أمدها. وبعد فترة غير مرغوب فيها لم يحرز فيها تقدم يذكر، نرحب بإغلاق ثلاث مسائل معلقة تتعلق بالإعلان الأولي لسورية عقب الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية. ونأمل أن يتمكن الجانبان من تسوية المسائل الـ 19 المتبقية بروح بناءة. وندعو الأطراف المعنية إلى تكثيف جهودها وتعزيز الحوار والتعاون بطريقة بناءة وغير مسيّسة. فتلك هي الطريقة الوحيدة الصالحة لمعالجة جميع الثغرات المتبقية والعمل من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2118 (2013).

وفيما يتعلق بمزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، فإننا نشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء التقارير المتعلقة بتلك الحوادث. ويعتقد وفدنا اعتقاداً قوياً بأنه ينبغي أن تركز التحقيقات في أي استخدام محتمل للأسلحة الكيميائية على هدف إثبات الحقائق والأدلة التي لا يمكن دحضها. ولتحقيق ذلك، فمن الأساسي أن تجري جميع التحقيقات بطريقة شاملة وحاسمة وموضوعية ومحايدة، استناداً إلى معلومات تم التحقق منها ودون أي تسييس.

وفي السعي إلى إيجاد حل لهذه المسألة، نلاحظ مع الأسف أن هناك تبايناً عميقاً بين مختلف الأطراف. ولذلك تود فييت نام أن تؤكد على الأهمية الحيوية للوحدة في هذا الموضوع، سواء بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو بين أعضاء مجلس الأمن. إننا نتشاطر نفس الهدف المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية في كل مكان. ويجب علينا أن نعمل معاً. وستواصل فييت نام المشاركة بنشاط في أعمال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومتابعة مناقشات المجلس التنفيذي للمنظمة عن كثب، بما في ذلك بشأن هذا الموضوع.

وفي الختام، أود أن أشدد على سياسة فييت نام الثابتة المتمثلة في دعم النزع الكامل وعدم الانتشار لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. إننا ندين إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية بأي شكل كان ومن أيّ جانب كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف ومهما كانت الأسباب. فهو انتهاك صـــارخ للقانون الدولي وله آثار كارثية على المدنيين وبيئتهم المعيشـــية. ونؤكد من جديد رأينا بأن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الراهنة في سورية هو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

أود أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

لقد كانت إيران، في التاريخ المعاصر، الضحية الرئيسية للاستخدام الواسع النطاق والمنهجي والمتكرر للأسلحة الكيميائية خلال حرب السنوات الثماني التي فرضها علينا صدام حسين، عندما لم تكتف بعض الدول الغربية بمساعدة صدام في تطوير الأسلحة الكيميائية فحسب، بل امتنعت أيضاً عن اتخاذ أي إجراء عندما استخدم تلك الأسلحة على نطاق واسع ضد مواطنينا، ثم ضد مواطنين عراقيين في وقت لاحق. وقد علمتنا تلك التجارب المريرة أنه لا ينبغي لأحد أن يمتلك هذه الأسلحة اللاإنسانية وأن النظام القانوني لحظر تطويرها واستخدامها يجب ألا يسمح بأي نوع من التسييس.

إننا ندرك الطبيعة المروعة لتلك الأسلحة اللاإنسانية ونشعر بها أكثر من أي بلد آخر والطبيعة السامة لتسييس تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندين في هذا السياق بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص في أي وقت وفي أي مكان وتحت أي ظرف، وندعو أيضاً إلى تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً وفعالاً ومتوازناً وغير تمييزي، فضلاً عن ودعم سلامة وسلطة وشرعية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومع ذلك، فإن من دواعي القلق البالغ أن مجموعة من الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قامت في السنوات العديدة الماضية بتسييس النظر في تنفيذ سورية للاتفاقية، وإساءة استخدام عمليات مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشكل منهجي. وهي تتجاهل حقيقة أن المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أكدت في تقريرها النهائي إلى المجلس عام 2014 أن سورية قد أوفت بجميع التزاماتها وأن مخزونها الكيميائي بأكمله قد دُمر. وأكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذلك في وقت لاحق. إنهم يشيرون إلى تقرير يحوي خللاً فنياً لفريق التحقيق وتحديد الهوية، والذي أُعد دون تحقيق في الموقع أو إيلاء الاعتبار الواجب لتسلسل حفظ العينات، ويتجاهلون عمداً التقدم الذي أحرزته سورية في تنفيذ التزاماتها. كما يُغفلون التزام سورية، الذي كررته مؤخراً، بمواصلة العمل مع الأمانة الفنية من أجل حل جميع المسائل المعلقة في أقرب وقت ممكن.

وحتى القرار ذي الصلة الصادر عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دورته الرابعة والتسعين تجاهل التعاون غير المسبوق بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي قامت به سورية على الرغم من التهديدات الأمنية الخطيرة التي تشكلها أكثر الجماعات الإرهابية فتكاً، فضلاً عن القيود الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. وللأسف لم تسفر السياسات غير المجدية لبعض البلدان الغربية، التي اتُّبعت بلا هوادة خلال السنوات العديدة الماضية، إلا عن انقسام داخل مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما أدى إلى تآكل شرعيتهما ومصداقيتهما.

والأهم من ذلك أن تلك النُهج ذات الدوافع السياسية لا تزال تعرض للخطر تقليد اتخاذ القرارات بتوافق الآراء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وآخر مثال على ذلك هو القرار الذي اتخذ في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية مؤخراً بشأن برنامج المنظمة وميزانيتها لعام 2021، والذي اتخذ عبر التصويت. وسيظل هذا النهج غير البناء يؤثر سلباً على الجهود الرامية إلى تحقيق الغرض الأصلي للاتفاقية تحقيقاً كاملاً وفعالاً، وهو القضاء على الأسلحة الكيميائية، وهو

ما لم يتحقق بعد بسبب الفشل السافر من جانب الولايات المتحدة، بوصفها الدولة الوحيدة الطرف في الاتفاقية الحائزة لتلك الأسلحة.

إن مشروع القرار الذي قدمته مؤخراً مجموعة من البلدان لحرمان دولة من الاستمرار في أن تكون طرفاً في الاتفاقية على الرغم من أنها دمرت جميع أسلحتها الكيميائية، على نحو ما تحققت منه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعلى الرغم من تعاونها المستمر مع المنظمة، سيُرسي سابقة خطيرة وستكون له عواقب وخيمة بعيدة المدى على نظام نزع السلاح الكيميائي.

إن استمرار هذه السياسات أمر غير مقبول ويجب ألا يُسمح به بعد الآن. ولذلك يجب بذل كل جهد لاستعادة سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعزيز التنفيذ الكامل وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

المرفق التاسع عشر

بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل: بالعربية]

أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، ولبلدكم الصديق جنوب أفريقيا بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، وكلنا ثقة بإدارتكم الناجحة لأعمال هذا المجلس. وأشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة.

لقد استمعت باهتمام إلى بيانات السيدات والسادة الزملاء في هذه الجلسة. وفي حين أعربُ مجدداً عن تقديرنا البالغ لمواقف الدول الأعضاء المتمسكة بمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، وإدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أي زمانٍ ومكان وتحت أي ظرف كان، فإنني أود التأكيد على أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي منظمة فنية، لكنها تحولت، فيما يخص الملف الكيميائي السوري، من منظمة فنية لها أهداف سامية إلى أداة في لعبة جيوسياسية تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها. فبدلاً من أن تكون المنظمة حارساً أميناً على تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وبعيدة عن التسييس والاستقطاب، تحولت إلى أداة لممارسة الضغوط واستهداف دولة طرف في الاتفاقية وذلك خدمة لأجندات معادية تستهدف الدولة السورية بعينها.

بعد أن انضمت سورية لاتفاقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام 2013، بذلت قصارى جهدها وعملت بكل جد والتزام ومصداقية وشفافية على تنفيذ كل ما يترتب عليها من التزامات بموجب عملية الانضمام هذه، رغم الجداول الزمنية الصارمة التي وضعتها المنظمة والأوضاع الصعبة للغاية التي كانت تمر بها سورية خلال تلك المرحلة، ومع ذلك أنجزت سورية كل ما هو مطلوب منها، وتعاونت بشكل كامل مع الأمانة الفنية للمنظمة وأفرقتها، باعتراف المنظمة ومديرها العام.

وقبل أيام قدمنا كل التسهيلات المطلوبة والتعاون لفريق تقييم الإعلانات الذي زار سورية مؤخراً، وكذلك فريق آخر غادرنا بتاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر. وقد اعترفت الأمانة الفنية للمنظمة في تقاريرها الموثقة بأنه تم تدمير كامل الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق إنتاجها المعلن عنها. وهذا ما أكدته السيدة سيغريد كاغ، الوزيرة الحالية في الحكومة الهولندية، أمام مجلس الأمن والمنظمة عام 2014 من أن سورية نفّذت التزاماتها كاملة، وذلك عندما كانت تشغل منصب المنسق الخاص للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة خلال الفترة 2013-2014. لقد نفذت سورية ما التزمت به. ولكن بالمقابل، الدول الغربية والولايات المتحدة هي التي أخلّت بوعودها، سعياً منها لتحقيق أجنداتها السياسية عبر استخدام المنظمة كأداة لها.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية مجدداً أنها لم تستخدم الأسلحة الكيميائية وأنها التزمت، ولا تزال ملتزمة، بالتعاون مع منظمة الحظر وأمانتها الفنية وفريق تقييم الإعلانات، وذلك لتسوية جميع المسائل العالقة بما يتيح إغلاق هذا الملف بشكل نهائي في أقرب وقت ممكن وإخراجه من دائرة الألاعيب السياسية والتضليل الإعلامي.

لقد قدمت سورية تقريرها الشهري رقم 84 في 15 تشرين الثاني/نوفمبر إلى الأمانة الفنية للمنظمة حول النشاطات المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومنشآت إنتاجها على أراضي الجمهورية العربية السورية

عن الفترة من 16 تشـــرين الأول/أكتوبر ولغاية 15 تشـــرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا التقرير، أكدت اللجنة الوطنية الســـورية لتنفيذ اتفاقية حظر الأســـلحة الكيميائية مجددا اســـتعدادها لمتابعة الاجتماعات الفنية والمشـاورات مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسـلحة الكيميائية لحل جميع المسـائل المُعلّقة، بحسـب ما تم الاتفاق عليه سـابقا، والتزام سـورية التام بالتعاون مع الأمانة الفنية في إطار الحوار المنظّم الهادف إلى حل جميع تلك المســـائل، والذي أدى إلى إحراز تقدّم كبير في العمل على عدد منها والتي أصـــبحت جاهزة للإغلاق.

واسـتمراراً للتعاون القائم بين الحكومة السـورية ومنظمة الحظر، رحبت الجمهورية العربية السـورية بزيارة فريق التفتيش التابع للمنظمة وذلك لإجراء جولة التفتيش السابعة على مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة وجمرايا، وكذلك فريق المنظمة المكلف بإزالة أجهزة المراقبة عن بعد من أربعة مرافق، اسـتناداً لقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأســـلحة الكيميائية المؤرخ 24 تموز/يوليه 2014 والقاضـــي بإزالة هذه الأجهزة بعد مضـــي خمس ســـنوات على تركيبها. وأجرى فريق التفتيش خلال الفترة من 8 إلى 14 تشـــرين الثاني/نوفمبر جولة التفتيش الســـابعة على المركز، وقدمت اللجنة الوطنية الســـورية كامل التســـهيلات لهذا الفريق، وتعاونت معه بشكل تام لإنجاز مهمته على أكمل وجه. وقد أقرّ رئيس فريق التفتيش خلال الاجتماع الختامي بأن الفريق اسـتطاع القيام بكافة الزيارات التي طلب تنفيذها، وشـكر الجانب السـوري على التعاون والدعم المقدمين أثناء الزيارة.

تواصـــل بعض الدول الغربية، بالرغم من التعاون الذي تبديه الحكومة الســـورية مع منظمة الحظر وفرقها، سياسة التشكيك في الإعلان السوري وفي تعاون سورية مع الأمانة الفنية وتقديم صورة غير صحيحة حول تعاونها مع فريق تقييم الإعلانات والإغفال المتعمّد للتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، لإبقاء هذا الملف مفتوحاً. وتُعبّر حكومة بلدي، في هذا الســـياق، عن أســـفها لعدم تعامل بعض الدول في مجلس الأمن بالموضـــوعية والمهنية مع هذا الملف، وعدم التزامها بالقواعد والمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة خلال المداولات التي تجري في كل جلسة إحاطة شهرية لمجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013).

لقد تقدمت فرنسـا بشـكل رسـمي، في إطار لعبة تبادل الأدوار بين الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، بنص مشروع القرار الأمريكي إلى الأمانة الفنية في المنظمة، والذي سبق أن وزعته الولايات المتحدة سراً على البعثات المُعتمدة لدى المنظمة في لاهاي. كما عمدت هولندا أيضاً إلى تقديم مشروع قرار مسيس بامتياز إلى الجمعية العامة تحت عنوان "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية"، وهو المشروع الذي يتناول دولة واحدة محددة، هي بلدي، ويخصها بـ 4 فقرات من أصل 9 فقرات في المشروع.

ولا بد من التذكير، في هذا الســـياق، بفضـــيحة تورط هولندا أمام الرأي العام العالمي بشـــأن دعم المنظمات الإرهابية في ســـورية بعد اعتراف رئيس الوزراء الهولندي مارك روته مؤخرًا بأنه تدخل شـــخصـــيًا لعرقلة التحقيقات البرلمانية في توفير حكومته ملايين الدولارات لنحو 22 مجموعة إرهابية بينها ما يســـمى "الجبهة الشامية" المصنفة إرهابية حتى من قبل المؤسسات الهولندية. وسبق لوزير الخارجية الهولندي ستيف بلوك أن طالب بوقف التحقيقات، معتبراً أنها ستؤدي إلى مشاكل كبيرة من حيث كشف أمور بالغة السرية وإلى إحراج الحلفاء الذين ســـتطالهم التحقيقات الهولندية بالضـــرورة، علماً بأن هولندا هي الدولة الأوروبية الثانية، بعد بلجيكا، التي كان لها النصـــيب الأكبر من عدد الإرهابيين الذين توجهوا للقتال إلى جانب التنظيمات الإرهابية في ســـورية والعراق، والذين يقدر عددهم بالمئات. وأكثر من ذلك، أقرت وكالة الاسـتخبارات الهولندية في شـباط/فبراير من عام 2017 بأنها تتعامل مع عشـرات الأطفال الهولنديين الذين

سافروا مع أوليائهم، أو من دونهم، إلى مناطق انتشار تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق وتلقوا تدريبات عسكرية على يد التنظيم المتطرف.

كما أكدت هيئة الإذاعة الهولندية "إن أو إس"، في أيلول/سبتمبر 2018، دعم الحكومة الهولندية لجماعة "الجبهة الشامية" المصنفة لديها على أنها منظمة إرهابية، وزودتها بالمعدات والخدمات اللوجستية بين عامي 2015 و 2018، مما يظهر النفاق الفاضح في سياسات هولندا والغرب بشأن مزاعم مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان. إن خشية الحكومة الهولندية من كشف هذه الفضائح هو الذي دفعها إلى إطلاق ادعاءات ومزاعم جديدة ضد سورية وسعيها مؤخراً لتقديم مشروع القرار للجمعية العامة، والذي يستهدف بلدي بشكل خاص، للتستر على تورطها ودعمها للإرهاب.

وليس مستغرباً أيضا أن تواصل الدول الغربية، التي تدعي زيفاً حرصها على الشعب السوري، تقديم دعمها وحمايتها للتنظيمات والجماعات الإرهابية المسؤولة عن معاناة الشعب السوري وانتهاك حقوقه.

حيث كشفت صحيفة "دير شبيغل" الألمانية عن تسفير "خالد الصالح" زعيم مجموعة ما يسمى "الخوذ البيضاء" الإرهابية وعائلته، من الأردن إلى ألمانيا، واستقباله بكرم وحفاوة من قِبل الحكومة الألمانية. علماً بأن دائرة الدفاع عن الدستور الفيدرالي الألماني توصلت قبل عامين خلال مراجعتها لطلب، زعيم هذه المجموعة الإرهابية، إلى استنتاج يؤكد التزاماته بقناعاته المتطرفة الراديكالية وإمكانية ارتباطه بالإرهابيين، وأن ما تم العثور عليه من مواد إرهابية واتصالات مع مجموعات إرهابية في هاتفه الشخصي، لم يترك مجالاً للشك لدى السلطات الألمانية في أن وصول هذا الشخص إلى ألمانيا محفوف بمخاطر وتهديدات على الأمن القومي الألماني. ومع ذلك، كان موقف وزارة الخارجية الألمانية يميل إلى استضافة هذا الشخص في ألمانيا، متجاهلة التحذيرات بشأنه؛ حيث لم تقبل به أي من الجهات الأمنية، لا في الولايات المتحدة، ولا في الأردن.

ختاماً، تُجدد حكومة بلدي مطالبتها الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كافةً برفض تسييس الطابع الفني للمنظمة، ومعالجة ما شاب عملها من تسييس وعيوب جسيمة من شأنها تقويض مكانة ومصداقية المنظمة.

المرفق العشرون

بيان نائبة الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، رازية بلجي كوتشيت غربا

أود أن أعرب عن شكرنا للممثلة السامية ناكاميتسو والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير أرياس، على إحاطتيهما الشاملتين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيد أرياس على قيادته القديرة في كفالة تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الرغم من الصعوبات التي لم يسبق لها مثيل التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا.

ونحيط علما بالتقرير الشهري السادس والثمانين للمدير العام عن أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل ضمان القضاء على برنامج النظام السوري للأسلحة الكيميائية (انظر S/2020/1152، المرفق). ويسترعي التقرير الانتباه إلى الحالة المقلقة المستمرة فيما يتعلق بهذا الهدف المذكور. ولا تزال هناك 19 مسألة معلقة متعلقة بإعلان نظام الأسد عن الأسلحة الكيميائية. ومن بين هذه المسائل ما يثير القلق بصفة خاصة، لأنها تثبت وجود مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وتشير هذه الأمثلة مرة أخرى إلى الحاجة الملحة لمعالجة الثغرات والتناقضات والاختلافات التي كشفت في الإعلان الاحتيالي للنظام.

لا يمكن التغاضي عن عدم امتثال النظام السوري لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهو يتطلب ردا حازما من المجتمع الدولي، ولا سيما من مجلس الأمن. وإذا تجاهلنا تلك المهمة الجماعية، فإن القاعدة العالمية ضد استخدام أسلحة الدمار الشامل ستقوض بشكل لا يمكن إصلاحه. وإذا لم نتخذ الإجراءات اللازمة، فإن الجهود الرامية إلى مساءلة النظام عن جرائمه الموثقة جيدا ضد الإنسانية قد تتعرض لخطر الفشل.

ويتعين اتخاذ خطوات ملموسة لعكس هذا الاتجاه المشؤوم. يجب على النظام السوري أن يتعاون تعاونا كاملا مع فريق تقييم الإعلانات وأن يعلن فورا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن المدى الكامل لبرنامجه للأسلحة الكيميائية. وعلى هذا الأساس، شاركت تركيا في تقديم قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ 9 تموز/يوليه، الذي حدد معايير واضحة ويمكن التحقق منها للإجراءات التي يتعين اتخاذها. واشترط القرار أن يعود النظام السوري إلى الامتثال الكامل للاتفاقية في غضون 90 يوما.

وللأسف، فقد أثبت تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الأول/أكتوبر أن النظام السوري لم يف بالتزاماته بموجب ذلك القرار (انظر S/2020/1033، المرفق). ولذلك، فإننا نؤيد تنفيذ تدابير محددة، لا سيما خلال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بغية التصدي لاستمرار عدم امتثال النظام السوري للاتفاقية، بما في ذلك استخدامه المتكرر للأسلحة الكيميائية وعدم الإعلان عن جميع الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج وتدميرها بطريقة يمكن التحقق منها بشكل تام. وقدمت تركيا مع 45 دولة طرفاً أخرى مشروع القرار ذي الصلة الذي سيُنظر فيه خلال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف.

ونتطلع إلى رؤية نتائج التحقيقات الجارية التي تجريها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية. وتكرر تركيا دعمها الكامل لفريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي يؤدي دورا قيما في تحديد هوية مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ولدينا ثقة كاملة في الكفاءة المهنية والنزاهة والحياد التي تتمتع بها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفريق تقييم

الإعلانات، وفريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق. إن عملهم المتفاني جدير بالثناء وينبغي أن يحظى بدعمنا جميعا. ونأسف للمحاولات الرامية إلى تقويض نزاهتها ومصداقيتها.

ولا تزال تركيا ثابتة في دعوتها إلى المساءلة في سورية. إن تقارير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وبعثة تقصي الحقائق، ومؤخرا تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية عن الحوادث التي وقعت في اللطامنة، توفر أساسا كافيا يمكننا أن نعمل على أساسه لوضع حد للإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، ندين مرة أخرى بأشد العبارات الممكنة استخدام القوات الجوية العربية السورية للأسلحة الكيميائية في اللطامنة في 24 و 25 و 30 آذار/مارس 2017، على النحو الوارد في تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية.

وفي الختام، يجب حث النظام السوري على التعاون الموجه نحو تحقيق نتائج مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن الأهمية بمكان أن يعمل مجلس الأمن في وحدة وأن يكفل تنفيذ القرار 2118 (2013). هذا هو السبيل الوحيد لمنع النظام السوري من استخدام الأسلحة الكيميائية المتكرر ضد شعبه. وفي هذا الصدد، نود أن نذكّر مرة أخرى بالمسؤولية الخاصة لأولئك الذين لهم تأثير على النظام السوري. علينا أن نتصرف بحزم لكفالة المساءلة في سورية وتكريم ضحايا تلك الهجمات بالأسلحة الكيميائية.

أما فيما يتعلق بالادعاءات العبثية التي أدلى بها ممثل النظام السوري بشأن بلدي، فمن الواضح تماما أنه بعد سبع سنوات، و 86 تقريرا مرحليا، والعديد من الحالات المحددة للانتهاكات الصارخة لالتزاماته، فإن هذه التعليقات ليست سوى محاولة عقيمة من جانب النظام السوري لصرف انتباه المجلس عن جرائم سورية المعروفة جيدا ضد الإنسانية، ولا سيما استخدامها للأسلحة الكيميائية الموثق جيدا. إننا ندحض هذه الافتراءات برمتها ونؤكد مرة أخرى أننا سنواصل الوقوف إلى جانب الشعب السوري.